

محطات بارزة من خمس حالات:

البوسنة والهرسك، ومصر، وكينيا، والمكسيك، وتركيا

Highlights from Five Cases:
Bosnia-Herzegovina, Egypt, Kenya, Mexico,
Turkey

Shaazka Beyerle

Chapter 10 from 'Curtailling Corruption'

Lynne Rienner Publishers

Translation: Sam Bahour Translating and Editing Service, November 2018

محطات بارزة من خمس حالات:

البوسنة والهرسك، ومصر، وكينيا، والمكسيك، وتركيا

عرضت الفصول الثالث إلى التاسع دراسات معمقة لسبع حالات أظهرت ثمار وتأثير المبادرات المدنية والحركات الاجتماعية غير العنيفة في مواجهة الكسب غير المشروع وإساءة استعمال السلطة. خلال إعداد هذا المشروع البحثي، برزت أمثلة كثيرة أخرى تميّزت بالابتكار وثراء ما تحمله من دروسٍ وعبر. يلخص هذا الفصل خمس حالات مماثلة، وهي: حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم (في تركيا)، وشايفنكم/حركة مصريين ضد الفساد، (في مصر) وحملة يكتفي! «Dosta» (في البوسنة والهرسك)، وحركة لنكف عن التصرف بجسدة! «Dejemos de Hacernos Pendejos» (في المكسيك). انطلقت هذه الحملات الخمس من النقطة ذاتها حين قرّرت مجموعة صغيرة من المواطنين من الشباب، والنساء، والمهنيين التحرك للتصدي للفساد والإفلات من العقاب المنهجين اللذين كانا يدمران بلدانهم على غرار حركة الركيزة الخامسة «5TH Piller» في الهند. واجهت هذه التحركات معضلة وجودية تمثّلت في تحديد نقطة الانطلاق في مواجهة فساد مستشري ويسرله الغموض. في المقابل، ركّزت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان «MUHURI» في كينيا على تمكين المجتمعات شأنها شأن منظمة إنتيغريتي ووتش أفغانستان «Integrity Watch Afghanistan» والمؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان «National Foundation for Democracy and Human Rights» في أوغندا. واستحدثت كل من حركة شايفنكم ومنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان «MUHURI» تكتيكات للقيام بعملية رصد ومتابعة شعبية على الصعيدين الوطني والمحلي تبعاً.

إضعاف العصابة الإجرامية في تركيا

تُعرف العصابة الإجرامية بـ«Crime Syndicate»، وتشير إلى الروابط القائمة بين الدولة التركية وجماعات الجريمة المنظمة، ويوصف أكثر دقة فهي شبكة تمتد في أوصال البلاد ضامّةً سياسيين، وشرّطيين، ومجموعات شبه عسكرية مرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية، والمافيا، والقطاع الخاص.¹ بحلول عام 1996، وقعت البلاد في هوة عالم الجريمة الشائك الشائن، عالمٌ يسري ويخيم على جميع أرجاء الدولة.² وفقاً للمنتج والمخرج السنمائي والناشط المدني إيزل أكاي «Ezel Akay»³ كان الفساد مستشرياً بل كان بمثابة "ركيزة راسخة يقوم عليها نظامٌ يجني مليارات الدولارات لجيوب شخصيات "الدولة العميقة" المستأثرة بالاقتصاد وسياسة البلاد على حدٍ سواء." آنذاك شاعت حالات القتل خارج إطار القانون وارتبطت بمعارك المافيا أو صيغتها السياسية. يقول المحامي الشهير إركين شينمن «Ergin Cimen»⁴ في هذا الصدد، "لقد عانى الجميع من هذه الحالة في تركيا بدءاً من الطبقة العاملة، والقطاع المالي، وصولاً للعامّة؛ فقد طال تأثير هذه التركيبة السياسية شبه العسكرية المرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية والمافيا جوانب الحياة كافة".

بلغت خطورة الوضع ذروتها جزاءً انعطاف غير متوقّع للأحداث. في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 1996، اصطدمت سيارة فارهة مسرعة بشاحنة على طريق سريع بين ساحل بحر إيجة إسطنبول بالقرب من بلدة سُوشوُلُوك. وكانت السيارة تقلّ على متنها الركاب التالية اسماؤهم:

- سادات بُوجاكُ «Sedat Bucak»: وهو برلماني حليف لحزب الطريق القويم (الذي كان شريكاً لائتلاف الحكومي آنذاك) وزعيم عشيرة كردية كبيرة من أصحاب الأراضي في جنوب غربي البلاد؛
- حسين كوجاداغ «Huseyin Kocada»: وهو رئيس جهاز الشرطة ومدير أكاديمية الشرطة.
- عبد الله جاتلي «Abdullah Çatl»: وهو مجرم فار، وقاتل مأجور، ومهزّب مخدرات مرتبط بالمجموعات شبه العسكرية المرتبطة هي الأخرى بمؤسسات الدولة الأمنية، وصنفته المحاكم التركية والشرطة السويسرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) على أنه "المطلوب رقم 1".
- غونجا أوس «Gonca Us»: وهي ملكة جمال سابقة وعشيقة جاتلي.

وُجدَ جاتلي وبحوزته بطاقة هوية دبلوماسية مزوّرة حملت توقيع محمد أغار «Mehmet Aĝar» -وزير الداخلية والنائب عن حزب الطريق القويم آنذاك- الذي كان قد أعطى الإذن بإصدار هذه الوثيقة (الهوية) عندما كان رئيساً لجهاز الشرطة. وُغُثِرَ في السيارة على كوكائين، وأسلحة، وذخيرة، وكاتمات صوت إلى جانب رزم من المال. ولم ينبج من الحادث

سوى سدات بوجاك «Sedat Bucak» وحسن كوجاداغ «Huseyin Kocada»، أما سائق الشاحنة المكود الحظ، فما اعتُقل سواه.⁵ وما أن ذاع الخبر، حتى نظّم الطلبة احتجاجات عفوية في مختلف أنحاء البلاد. لقي المتظاهرون قمعاً شديداً، علماً بأنّ القمع لظالماً كان رد فعل الحكومة على المعارضة. لا وبل مثلت مجموعة أخرى من الطلبة في اليوم نفسه أمام المحكمة لانتهاكها قانون التظاهر، لأنها رفعت يافطة في البرلمان للمطالبة في حقوقهم في التعليم. وحكّم على أفرادها بالسّجن لمدة خمسة عشر شهراً.

أما أغار «Mehmet Aĝar» فاستقال من منصبه الوزاري مُحتفظاً بمقعده في المجلس التشريعي الذي أبقى عليه حصانته البرلمانية. لم تكن حادثة سوسورلوك مجرد رمز للعصبة الإجرامية، بل كان تجلياً واقعيّاً وملموساً لتلك الشبكة انطوائياً من أفرادها الحقيقيين مروراً بالعلاقات المتبادلة بين الدولة والمجموعات شبه العسكرية المرتبطة بمؤسساتها الأمنية والمافيا، والفساد، وإساءة استخدام السلطة، والإفلات من العقاب، وصولاً إلى تضليل العدالة.

إرساء الركائز الأساسية: الاستراتيجية والتخطيط

عم الغضب أرجاء تركيا، وبدأ الناس يتحدثون عمّا ينبغي فعله دونما تحريك من أحد. خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، وجدت مجموعة في إستانبول من خمسة عشر مهتياً وناشطاً يعرفون بعضهم بعضاً بأن فضيحة سوسورلوك فرصة للتغلب على شعور المواطنين بالخوف واللامبالاة، واستغلال جوّ الاشمئزاز العام لتعبئة الناس للتحرك، والدفع باتجاه إحداث تغييرات مُحددة لإمطاة اللثام عن الشبكة الإجرامية وإضعافها. وشملت قائمة الأعضاء الرئيسيين المؤسسين للمجموعة المخرج والناشط إيزال أكاوي «Ezel Akay» والسابق الذكر، والحامي الوزان إركين شينمن «Ergin Cinmen»، وأستاذ علم الاجتماع بوكسل سيليك «Yüksel Selek»، والحامي ميبوز تيكاي «Mebuse Takey». وعلى الرغم من المناخ السياسي القمعيّ [السائد آنذاك]، بدأ الأعضاء بعقد اجتماعات دورية بُغية إعداد الاستراتيجيات والخطة. وشكّلوا مجموعة غير رسمية عُرفت باسم مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم «Citizen Initiative for Constant Light».

وبعد مرور بضعة أسابيع، انضمّ حبيب العلاقات الدولية إرسين سلمان «Ersin Salman» إلى صفوف المجموعة. قبل وقوع فضيحة سوسورلوك، كانت شركة سلمان قد كسبت عقد من رابطة هيئات الإذاعة الوطنية لإصلاح الأضرار التي لحقت بمصداقيتها وصورتها، إذ كانت المافيا قد بدأت بالسيطرة على إحدى هيئات الإذاعة والتلفاز الكبرى من خلال إقامة علاقات تجارية والتلاعب بالتشريعات. بالجملة، كان الإعلام الجماهيري متواطئاً في توسّع العصبة الإجرامية داخله (أي الإعلام). واعتبر سلمان «Ersin Salman» أنّ حادثة سوسورلوك مركزاً يمكن لوسائل الإعلام الانتفاخ حولها لتأكيد استقلاليتها. وكانت الرسالة المخورية آنذاك أنّ "أن ما بعد حادثة سوسورلوك لن يكون كما قبلها"⁶، ودارت رحى هذه الرسالة في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 1996 وكانون الثاني/يناير 1997. يشير سلمان «Ersin Salman» إلى أنّ "الحملة [الإعلامية] دعت الناس إلى أداء واجباتهم [بصفتهم مواطنين]، وكانت حملة [دقيقة ظلام من أجل] الضوء الدائم الرّد".

أخذت القرارات بالإجماع في اجتماعات برئاسات مختلفة. ويستذكر سلمان «Ersin Salman»، "لقد شكّلت [المجموعة] مدرسة كبيرة للجميع فلم يسبق لنا أن عملنا في منظمات غير حكومية، إذ اقتصر عملنا على الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى ذات بُنى هرمية، وهذه المهمة توجب العمل بطريقة أقيّة." فبدلاً من الاندفاع والإسراع في اتّخاذ خطوات وإجراءات، عملت المجموعة على التخطيط للحملة بدقة من خلال إجراء نقاشات غير رسمية. ففي المقام الأول، حدّد أعضاء المجموعة أهداف واضحة تميّزت بمشروعيتها وقانونيتها كي "يجرّكوا الأغلبية"، حسبما أفاد أكاوي «Ezel Akay».⁷ تمكّلت الأهداف العامة للمجموعة في الكشف عن العلاقات بين الشبكة الإجرامية والدولة العميقة، والشروع بتفكيكها، وتحقيق هذه الأهداف دون تقويض الديمقراطية. تحقّقاً لذلك، حدّد الأعضاء أهدافاً واضحة المعالم؛ فسعوا أولاً إلى رفع الحصانة البرلمانية التي تمنطق الوزراء والمشرّعين الفاسدين أمثال أغار وبوجاك «Mehmet Aĝar & Sedat Bucak» بحماية حديدية من التحقيقات والمقاضاة. ثانياً، أرادوا مثول مؤسسي المجموعات الإجرامية أمام المحكمة والعدالة. أخيراً، سعوا لضمان توفير غطاء لحماية للقضاة المضطّلين بالنظر في هذه القضايا في حال واجهوا أعمالاً انتقامية.

منذ البداية اتخذت المجموعة خيارات استراتيجية واعتمدت هيكلياً تنظيمية لا قائد لها سوى المواطنين من أجل التصدي للأعمال الانتقامية والتشديد على قيادة المواطنين للحملة. علاوةً على ذلك، امتازت المبادرة بطابعها غير السياسي مما يتيح للناس العاديين الإحساس بملكيّتهم لها وحمائيتهم ضد حملات التشهير، وبناء ائتلاف كبير، واستقطاب أكبر قاعدة ممكنة من الجمهور من خلال عمليّة التعبئة. يذكّر أن بعض الأحزاب السياسية أعربت عن إرادتها في دعم هذه الجهود. يعلق سلمان «Ersin Salman» على ذلك، "أخبرنا هذه الأحزاب برفضنا، في المقابل أخبرناهم أنه بإمكانهم الانضمام إلينا بصفتهم مواطنين." انطلائاً من فهم ضرورة بناء الوحدة، شكّلت المجموعة ائتلاًفاً غير رسمي على نحو ممتنع من خلال التواصل مع المنظمات غير السياسية، بما فيها نقابة المحامين، وهيئة تنسيق غرف المهن في إستانبول، والاتحادات، والجمعيات والنقابات المهنية (من قبيل الصيادلة، وأطباء الأسنان، والمهندسين المدنيين، والمهندسين المعماريين، والمهندسين الكهربائيين، والأطباء)، ومنظمات المجتمع المدني. وبحسب تيكاي «Mebuse Takey»، "للمرّة الأولى، وجدت المجموعات التي لم يتوحد صفها يوماً في تركيا تشارك جنباً إلى جنب، من مجتمع الأعمال وصولاً إلى قاطني الأحياء الفقيرة."⁸

وبعد، فكّر المنظّمون مليّاً في كيفية شحذ أصوات الجمهور وتطلعاته وترجمتها إلى إلهام جماعي من لخلق ضغط اجتماعي هائل على أصحاب السلطة والإرادة السياسية للتصدي للعصبة الإجرامية. وعليه، سعى المنظّمون إلى استحداث تكتيك غير عنيف بغية تحطّي العقبات الفعلية، مثل السّجن، والإجراءات القمعية العنيفة، والخوف العام، والإحساس بالعجز. وكان لدى المنظّمين عدّة اعتبارات استراتيجية. تمثّل الاعتبار الاستراتيجي الأول في وجوب اتسام التحرك بالمشروعية والقانونية، وسهولة التنفيذ، وألا ينطوي على الكثير من المخاطر، وأن يولّد شعوراً بالوحدة الوطنية. حيث يفسّر سلمان «Ersin Salman» ذلك بالقول، "لم يرغب الناس في الانخراط في الحراك السياسي، لذا اخترنا لهم شيئاً لا يمكن أن يورطهم في أيّ مشاكل، ولكن يمكن رؤيته." وكانت ابنة شينمن المراهقة هي من أتت بفكرة إطفاء الأضواء في وقت واحد. يعلق شينمن «Ergin Cinmen» على ذلك، "لقد كان من السهل للغاية أن يصرّح الناس عن عدم رغبتهم في مواصلة العيش على هذا النحو." أما الاعتبار الثاني فتجسد بتحديد من سيصدر الدعوة إلى التحرك. في هذا الإطار أفاد أكاوي «Ezel Akay»،

"شعرنا بأنه ينبغي للفكرة أن تبدو وكأنها ليست صادرة عن ثلثة من المفكرين أو النخبة، بل عن شخص من الشارع، أو طفل، أو عمّة تعيش على راتبها التقاعدي، أو ما شابه ذلك، وكان للخيار الأخير وقع جيّد، وهكذا غدت "العمّة المجهولة" رمزًا للحملة تحض كل تركيبي على إطفاء الأضواء، وبفضلها أبصرت حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم النور.

دقت ساعة التحرك

لم تكن شبكة الإنترنت بعد منتشرة في كل أنحاء تركيا، وبالطبع لم تكن وسائل التواصل الاجتماعي قد ظهرت بعد في عام 1997. مع ذلك، أبدعت المجموعة في توظيف التقنيات المتاحة آنذاك إلى أقصى حد، حيث نشرت سلسلة ضمت أعدادًا كبيرة من أجهزة الفاكس لتوجيه دعوة لكل مواطن تركي للتحرك. وجاءت الرسالة الموحدة للدعوة كما يلي: "فلتصغوا إلى صوت الأغلبية الصامتة!" وأرسلت المنشورات المؤلفة من صفحة واحدة عبر جهاز الفاكس إلى جميع المنظمات المنضمة إلى الائتلاف غير الرسمي. بدورها، أرسلت كل من هذه المنظمات المنشورات إلى أعضائها حاضيًا إياهم على نشر الرسالة على أوسع نطاق ممكن بين الأقارب، والأصدقاء، والجيران، وغيرهم. بالفعل أثمر ذلك بديوع نداء التحرك كما البرق، إن جاز التعبير. ضرب توظيف جهاز الفاكس عصافورين بحجرٍ واحدة، إذ لم ينشر الفاكس الخبر فحسب، بل أدى إلى دمج حملة لجمع التوقيعات [مع المنشور] دعمًا لحملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم. وفي غضون أسبوع، استجاب 10 آلاف شخص لنداء التحرك من خلال التوقيع عليه وإعادة إرساله إلى الحملة عبر جهاز الفاكس؛ مما بسط سرائر المنظمين. وفي واقع الأمر، كان ذلك أول تحرك شعبي تثمر به الحملة. غير أنّ الخطوة التالية التي تمّ إتخاذها في إطار الحملة فاقت كل التوقعات.

مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم

بيان "ودعوة للتحرك"

Sürekli aydınlık için 1 dakika karanlık!

[حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم!]

Suç örgütlerini kuranların ve onlara görev verenlerin, mutlaka yargı önüne çıkarılması konusundaki kararlı isteğimi göstermek;

[إعراباً عن إصراري على محاكمة صَنَعَةِ المنظمات الإجرامية والمتربحين من خدماتها،]

olayı soruşturan kişi ve mercilere destek vermek;

[ودعمًا لمساعي الأشخاص والسلطات الذين يحققون في الأحداث المذكورة،]

demokratik, çağdaş, şeffaf hukuk devleti özlemimi duyurmak için,

[وسعيًا لإسماع توقي دولة قانون ديمقراطية، وعصرية، وشفافة،]

1 Subat 1997 Cumartesi gününden başlayarak,

[ابتداءً من يوم السبت الموافق الأول من شباط/فبراير 1997،]

her gün saat 21.00'de ışığımı BİR DAKİKA süreyle karartıyorum.

[في تمام الساعة 9:00 مساءً يوميًا سأطفئ الأضواء لمدة دقيقة واحدة،]

Ve bu ülkede yaşayan herkesi, bir ay süreyle, her gün saat 21.00'de ışıklarımı karartmaya çağırıyorum!

[وأدعو جميع أهالي البلاد إلى إطفاء أضوائهم يوميًا في تمام الساعة 9:00 مساءً لمدة شهر واحد!]

Bu çağrı, YURTTAŞTAN YURTTAŞA yapılmıştır.

[إنّ هذا النداء صادر من مواطن لمواطن.]

Lütfen Yaygınlaştırm!

[فأرجو النشر!]

Adı-Soyadı Mesleği İmzası

الاسم الأول- اسم العائلة، المهنة، التوقيع

مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم

العنوان، رقم الهاتف، رقم الفاكس

المصدر: إيزل أكاي «Ezel Akay» وليام ماهوني «Liam Mahoney»، نداء لإنهاء الفساد (مينيابوليس: مركز ضحايا

التعذيب، 2003)، 2.

وبفضل خبرة سلمان «Ersin Salman»، عملت المبادرة المدنية أيضاً على تطوير خطة تواصل أفادت من مشروع العلاقات العامة الذي كان سلمان قد تولى قيادته في سوسورلوك لصالح رابطة هيئات الإذاعة الوطنية قبل انضمامه إلى المبادرة المدنية. وقبل شهر واحد من انطلاق المبادرة المرتبطة بمبادرة سوسورلوك (يوم سوسورلوك) في الأول من شباط/فبراير 1997، أجرى منظمو المبادرة المدنية أبحاثاً مُنهجة، وتواصلوا بواسطة رسائل ذات صبغة شخصية مع نحو ستين كاتباً للأعمدة الصحفية ممن أبدوا اهتماماً إزاء التهديد الذي تشكله العصابة الإجرامية بالإضافة لتعاطفهم مع تحرك المواطنين لمكافحة ذلك التهديد. وسعى المنظّمون إلى استقطاب وسائل الإعلام، واجتذاب أوسع تغطية إعلامية من أجل نشر رسالة الحملة وتعبئة المواطنين من مختلف المشارب. أثمرت التوعية والتأهب الإعلامي بشأن حادثة سوسورلوك، شرعت قنوات تلفزيونية كثيرة بعد عكسي قبل حلول ساعة التحرك. وفي 15 كانون الثاني/يناير، عقد المنظّمون مؤتمراً صحفياً استثنائياً قَدِّموا فيه عملاً مسرحياً مثيراً عن حادث السيارة، وعرضوا بوضوح أسماء المواطنين الذين استجابوا لنداء التحرك الذي تم إرساله عبر الفاكس. ولم يكن ثمة أيّ متحدث رسمي باسم الحملة، حيث أجاب أفراد مختلفون عن أسئلة الصحفيين. ويعلّق سيليك «Yüksel Selek» الذي شغل منصب الأمين العام لمبادرة المواطنين على ذلك، "لقد كان المؤتمر الصحفي الأول الذي يعقده 10 آلاف فرد."⁹

في تمام الساعة 9:00 مساءً الأول من شباط/فبراير 1997، شرع المواطنون بإفشاء الأضواء لمُدّة دقيقة واحدة. ومع كل عشية ازداد عدد المواطنين المنضمين للحراك من كافة أنحاء البلاد. وبحلول الأسبوع الثاني، بدأ الناس بإضافة أساليبهم الخاصة، فمنهم من قرع القدور والمقالي، ومنهم من أومض الأضواء، ومنهم من أطلق أبواق سياراتهم عند التقاطعات، ورفصوا رقصاتهم التقليدية في حلقات، ناهيك عن مسيرات الشموع الليلية ومسيرات الأحياء، وترديد الشعارات مثل "لا تصمت وإلا سيأتيك الدور". ومع تغلّب المواطنين على مخاوفهم واحتشادهم، ارتدت الساحات السكنية حُللاً احتفالية. ففي بعض المناطق، أُطلقت مبادرات محلية. يذكر سلمان «Ersin Salman»، "بدأ الناس يتكلمون ما نسوه، بأنهم يعيشون في المبنى نفسه، والحى والمدينة نفسهما". وأضاف، "لقد كان مثيراً للغاية بالنسبة إليهم أن يروا جيرانهم والناس البعيدين يشاركونهم التحرك [من خلال وسائل الإعلام]" ولم يك مستغرباً بدء العمليات الإنتقامية إثر الأسبوع الثاني بالتزامن وتعاطف سلطة الشعب. إذ حاول كبار أعضاء الائتلاف الحاكم تقويض شرعية الحملة ونزاهة جميع المشاركين بكل التصريحات العلنية الحملة بالإزدراء والإهانات التي كان بعضها حافلاً بالتلميحات الجنسية والاتهامات بالخيانة، ولكن عادت هذه المحاولات بنتائج عكسية وخيمة، إذ لم يعرب المواطنون عن استيائهم حيالها فحسب، بل تواصلت المقاومة المدنية دون أي رادع يقف في وجهها.¹⁰

وحدث غير المتوقع من الجيش الذي كان يعتد بنفسه حامياً للدولة العلمانية التي تشكّلت في مرحلة ما بعد الأمبراطورية العثمانية، إذ وظف انتفاضة المواطنين لسحب دعمه للحكومة. بحسب أكاي «Ezel Akay»، إن الجنرالات وغيرهم من نقاد الشريك الرئيس في الائتلاف الحاكم -أي حزب الرفاه ذي الميول الإسلامية- قد رأوا في حراك المواطنين فرصة سانحة لتقويض الحكومة؛ ليجبر مجلس الأمن القومي الحكومة الائتلافية على الاستقالة في 28 شباط/فبراير. وبقي رئيس الوزراء نجم الدين أربكان «Necmettin Erbakan» في منصبه إلى حين مصادقة البرلمان على الحكومة الجديدة بعد مرور ستة أشهر. وبالرغم من الاضطرابات السياسية التي عصفت بالبلاد، استمرت حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم بالعمل. يؤكد سلمان «Ersin Salman»، "حاولنا أن نشدّد استهداف الحملة لشبكة الجريمة المنظّمة-الدولة، لا الحكومة، مدركين لإرادة الجيش استلاب الحركة تحقيقاً لمآثره الخاصة". وأضاف أنّ الحملة عقدت مؤتمراً صحفياً كي تنأى بنفسها عن التدخل معززة موقفها بإعلانات جاء فيها، "لن نسمح لكم [أيّ الجيش] بأن تسرقوا ضوءنا". في الواقع، جاءت الخطوة التي أقدم عليها الجيش معاكسة لأهداف الحملة الرامية لإيجاد حكومة فاعلة وتغيير شامل في النظام الفاسد بغضّ النظر عن متى وقرن يتولّى مقاليد السلطة. وقوفاً على ما سلف، أسف المنظّمون على عدم اتّخاذ موقف أكثر مباشرة. يعترف تيكاوي «Mebuse Takey» بذلك قائلاً،¹¹ "لو كنّا قد عبرنا عن معارضتنا لما حدث، لكان الأمر أفضل، فعلى الأقل، لما استطاع الجنرالات التحديق في أعيننا والادعاء بأنّ إنقلابهم 'مابعد الحدائي' حظي بدعم المواطنين".

في النصف الثاني من شباط/فبراير بلغت التعبئة ذروتها. استناداً إلى تقديرات المنظّمين، شارك حوالي 30 مليون شخص (أي 60 في المئة من السكّان من كافة أرجاء البلاد. آتخذت المجموعة إنهاء الحملة في ذروتها عوضاً عن انتظار انحسارها وتلاشيها، مما أعطى شعوراً بالتصر. وبناءً على ذلك، ألغى المجموعة عملية التعبئة التي كانت مقررة في التاسع من آذار/مارس. لكن وفي ظل استغلال أصحاب السلطة -بمن فيهم رئيس الوزراء أربكان «Necmettin Erbakan»- لتكتيكات المماطلة والثغرات القانونية بغية عرقلة مسار التحقيقات، لكن لم تنفي المجموعة ممارسة الضغوط خلال فترة طويلة من عام 1998 بطريقتين. أما أولهما وكانت أصغر نطاقاً فتتمثل بممارسة الضغوط عبر التعبئة التي نظمتها حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم والتي تراكمت مع استخدام الأشرطة البيضاء كرمز للمطالبة بدولة نظيفة، بالإضافة لاستخدام لعبة مضحكة عُرفت بألة ديمقراطية "أحق سوسورلوك". وتحدّت الحملة القبطين السياسيين المتنافسين -العلمانيين (المدعومين من الجيش) والإسلاميين- واعتمدت رؤية ثالثة جسّدها شعار "لا [للعيش] في ظلّ الشريعة ولا دوي الدتّابات: من أجل الديمقراطية فقط."¹² أما النمط الثاني من ممارسة الضغوط فتتمثل في سلسلة من التحركات غير العنيفة، بما فيها إرسال نسخ "مسروقة" من تحقيقات المحكمة العليا إلى جميع المشرّعين عبر البريد بصورة جماعية، وإطلاق حملة لجمع التواقيع يعلن فيها المشترك أن: "استقبل من كويي عبداً. فمن الآن أنا مواطن!"، وعرض تقرير مواطن سوسورلوك على الجمهور، وعقد محادثات الطاولة المستديرة لمبادرة الدستور المدني، وبذل المساعي في مجال كتابة الرسائل.

النتائج

خلال مدّة قصيرة، تمكنت مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم من تعبئة أغلبية السكّان، وتسديد خطى سلطة الشعب نحو زعزعت الوضع القائم الفاسد، وهو ما يعبر سلمان «Ersin Salman» بأن الحملة "كانت إنتفاضة مدنية". وقد كسرت الحملة طوق الحظر المفروض على مجاهمة العصابة الإجرامية التي تجسّدت في روابطها مع الدولة والفساد. وبحجت في محاكمة المشتبه بارتباطهم بمبادرة سوسورلوك، بمن فيهم زعماء في المافيا، وشرطين، ومسؤولين عسكريين، وأصحاب أعمال. بدوره، واصل رئيس الوزراء اللاحق مسعود يلماز «Mesut Yilmaz» متابعة القضية، إذ فوّض لجنة تحقيق أصدرت تقريراً أدرجت فيه أسماء ضحايا العصابة الإجرامية. كما ألّف البرلمان لجنة تحقيق كشفت النقاب عن أنشطة الشبكة الإجرامية. وتمّت محاكمة أفراداً ممن يقفون على قمة جبل الجليد لهذا النظام الفاسد، وصدرت أحكام بحقهم. يُذكر أنّ مجموع هذه التدابير غير المسبوقة بدأت تكشف هوية بعض الشخصيات وبعض علاقات العصابة الإجرامية.

وفي عام 2001، أطلق وزير الداخلية سعد الدين طانطان «Sadettin Tantan» سلسلة من التحقيقات بالتعاون مع هيئة التنظيم والرقابة المصرفية، إذ أزلت هذه التحقيقات الست عن عمليات اختلاس كبيرة أسفرت عن اعتقال عدّة أصحاب أعمال معروفين، غير أنّ النصر الذي تحقّق كان منقوصاً دون معاقبة شركاء الفساد داخل البرلمان والحكومة. ولكن، تمكن النخب من تعديل تشكيلة البرلمان خلال العام التالي، الأمر الذي ربّما كان عقاباً للمؤسسة السياسية القائمة والجيش على السواء. وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2002، أفاد أكاي «Ezel Akay» بأن 70 في المئة من المتّخبين كانوا يشغلون مناصب أساساً، فيما أخرجت قيادات الحرس القديم من السلطة تماماً، وحقّق حزب العدالة والتنمية الإسلامي الديمقراطي الجديد فوزاً ساحقاً. وما يزال محمد أغار «Mehmet Aḡar»- الذي كان قائداً للشرطة ووزيراً للداخلية - فالتاً من قبضة العدالة على الرغم من أن الحلقة تضيق عليه يوماً بعد يوم. ولغاية عام 2007، بقي أغار محمياً من المقاضاة بفضل الحصانة البرلمانية التي كان يتّمتع بها حتى أيلول/سبتمبر 2001 إذ حُكِمَ عليه بالسّجن لمدة خمسة أعوام "لتشكيله عصابة إجرامية مسلّحة ضمت أطرافاً فاعلة من الدولة وأعضاء من المافيا".¹³ غيّر آتّه ربح طعنه في الحكم، وها هو ما يزال حرّاً طليغاً.

لم تعلن مبادرة المواطنين إنعائها رسمياً يوماً، بل مضى بعض المنظّمين قُدماً نذكر منهم تمثيلاً لا حصراً سيليك «Yüksel Selek» المتحدث المشارك باسم حزب الخضر. للثبات عند المنعطفات الحاسمة وحد المنظّمون صفوفهم مع الشعب ومنظّمات مدنية أخرى في سبيل ممارسة سلطة الشعب. وفي أعقاب زلزال عام 1999 المدمر الذي ضرب البلاد، تعاونوا مع رابطة المستوطنات البشرية من أجل بناء ائتلاف مدني وتنظيم المواطنين لإغاثة المنكوبين. وفي شباط/فبراير 2003، أُطلقت حملة أخرى لدقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم اعتراضاً على تعاون تركيا مع الجيش الأميركي فيما يحضّ الحرب على العراق. وفي ضوء الدراسات الاستقصائية التي أظهرت أنّ 94 في المئة من السكّان عارضوا الحرب، وتمكنت التعبئة الجماهيرية بمجدد من ترجمة المعارضة إلى تحرّك. في الأول من آذار/مارس من ذلك العام، صوّت البرلمان بأغلبية حخولة ضد تدبير يُعطي الضوء الأخضر للجيش الأميركي باستخدام المناطق الواقعة جنوبي تركيا قاعدةً لشنّ هجمات [على العراق] على الرغم من توقّعات إقرار التدبير.¹⁴ ولم ينجو نور حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم في ذاكرة الشعب يوماً، فبعد مرور أربعة عشر عاماً، وفي الفترة الممتدة من أول أيار/مايو ولغاية 12 حزيران/يونيو 2011 (يوم الانتخابات العامة)، رفع المواطنون الصوت لمطالبة المرشّحين بتأخذ إجراءات إزاء سلسلة من القضايا، من ضمنها الفساد في امتحانات القبول للجامعات، وخصخصة المياه، وتشديد سدود توليد الطاقة الكهرومائية والمفاعلات النووية ومنشآت الطاقة العاملة على الفحم، بالإضافة إلى حقوق العمّال والصحفيين، وغياب الصحفي الأرميني-التركي هرات دنك «Hrant Dink».¹⁵ هكذا أحدثت مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم تغييراً في العلاقة بين المواطنين وأصحاب السلطة في تركيا. "شهد النظام تغييراً؛ ففي الماضي لم يكن باستطاعة أحد مساءلة الدولة، أو الاستفسار بشأن ما تفعله الحكومة وما يفعله الوزراء، أما اليوم فقد أصبح الجنرالات خاضعين لمساءلة الناس." يبقى السؤال هل انتهت مكائد ومؤامرات العصابة الإجرامية والدولة العميقة تماماً؟ لا، لم تنته بعد. فبالنسبة إلى سلمان «Ersin Salman» وقادة مبادرة المواطنين الأصلية من أجل الضوء الدائم، لا زال النضال من أجل تحلّق المساءلة والعدالة والديمقراطية مستمراً. لكن إذا ما نظرنا إلى الماضي "نرى أننا أحدثنا زلزالاً في تركيا حال دون بقاء ذات الصخور في مواضعها"، وفق سلمان «Ersin Salman».

من الغضب العارم إلى التحرك: النساء يطلقن حركة رصد ومتابعة في مصر

لم تدلج ثورة 25 يناير (كانون الثاني) الخلية في مصر في عام 2011 لتحقيق الديمقراطية والعدالة في غضون أسابيع. فخلالاً للتصورات الحاططة الشائعة، تعود الشرارة الأولى للنضال غير العنيف ضد نظام حسني مبارك الدكتاتوري الذي ناهز ثلاثين عاماً إلى عام 2003. وكانت الحركة المصرية من أجل التغيير (2003-2006) - التي تُعرف باسم كفاية - أول الحركات التي انطلقت، وتلتها حركات أخرى تحدّت موجة القمع الوحشي التي مارسها النظام، وهذه الحركات هي: حركة شباب 6 أبريل (2008)، والحملة الشبانية "كلنا خالد سعيد" (2010)، وحملة البرادعي من أجل الإصلاح (2010).¹⁶ وفي خضمّ الاضطرابات التي عمّت البلاد، برزت قوة شعبية أخرى من أجل التغيير ألا وهي مجموعة "شايفنكم"، التي تجمع بين التلاعب اللفظي بكلمات "شايفنكم" أو "نراقبكم" و"com" التي تُلصق باسم موقع المجموعة الإلكتروني.¹⁷

في 25 أيار/مايو 2005، اليوم الذي بات يُعرف بالأربعاء الأسود، تعرّضت الصحفيات والمتظاهرات للنحرّش على أيدي قوات غير رسمية تابعة للنظام خلال الاحتجاجات على استفتاء تعديل الدستور المشبوه الذي كان سيصعب الترشّح ضد الرئيس حسني مبارك من الناحية العملية. وبالرغم من مقاطع الفيديو للاعتداءات التي انتشرت على موقع يوتيوب ومواقع إلكترونية أخرى، نفت الحكومة مسؤوليتها، وعندما خصّصت قناة الجزيرة الإخبارية العالمية النصف الأول من شاشتها لبثّ مؤتمر صحفي عقده وزير الداخلية لنفي وقوع الاعتداءات، في حين أفردت النصف الثاني لعرض لقطات تُثبت وقوع الادعاءات، هنا جاءت ردة فعل الناس بالغضب وعدم تصديق نفي الحكومة. ففي المجتمع المصري، التعدي على النساء مساساً بشرف الضحايا ووصمة عار على جبين من لم يضع حداً له. وفيما نظّمت رابطة الأمهات المصريات احتجاجات صامتة، قرّرت مجموعة صغيرة أخرى من النساء التحرك قدماً، وشملت هذه المجموعة مستشارة العلاقات العامة إنجي حداد، ومقدّمة البرامج التلفزيونية الشهيرة بثية كامل، وأستاذة اللغة الإنجليزية الجامعية غادة شهنيدر. بالاستعانة بالرأي العام السائد المتمثّل بأننا "مخضضنا الطرف لمدة طويلة جداً حتى ظنت الحكومة أننا عميان"، أنشأت المجموعة حركة "شايفنكم" في آب/أغسطس 2005. وكان هدف إنشاء هذه الحركة -وفقاً لحداد- بناء "حركة رصد ومتابعة شعبية".¹⁸ عبرت كامل عن ذلك في 19، "عندما تكون الانتخابات فاسدة، فإننا نراقبكم. وعندما تتلاعبون بالأصوات، فإننا نراقبكم. وعندما تعذبون السجناء، فإننا نراقبكم. هذا هو فحوى رسالتنا."

خفض سقف المخاطر ورفع سقف الحضور

بدأت النساء بتوفير رقم هاتف يمكن لأي شخص الاتصال به أو إرسال رسائل نصية له، وإطلاق موقع إلكتروني لرصد ومتابعة المخالفات التي تفتقرها الحكومة وتزويد المواطنين بمصممة لتسجيل الشكاوى. أدى الموقع الإلكتروني عدّة وظائف: أولاً، أرسى طريقة الاستقطاب المبدئية لحركة "شايفنكم"، حيث سجل حوالي 500 شخص أسماءهم للمشاركة في الحملة في غضون شهر. 20 ثانياً، اعتبر الموقع الإلكتروني وسيلة تمكن المواطنين من المشاركة في تكتيك قليل المخاطرة. فبدلاً من التجمّع في الشوارع وبالتالي الاصطدام الحتمي بأعمال القمع العنيف، استطاع الناس بشكل جماعي وآمن فضح انتهاكات النظام، وحصانته، وأفعاله المناهية للقانون. أخيراً، تمكّن الناس من خلال الموقع الإلكتروني التعبير عن مشاعرهم حيال ذلك، وهو ما شكّل تحدياً آخر من حملة التحذيات غير العنيفة في بلد لطالما سَخَقَ المعارضة. وسرعان ما اكتشفت النساء أنّ الفساد كان إحدى المظالم الرئيسية التي عبّر عنها المواطنون الذين اتصلوا بمن. وعليه وضعن استراتيجية عملهن بحيث يحدّ كل تحرك من حكم مبارك المرعب ويساهم في بناء حس المسؤولية الجماعية عن التغيير. وشرحت كامل ذلك، "حالمًا يتخلّص [الناس] من الخوف الذي تملكهم لمدة طويلة جداً، لن يطرأ التغيير فجأة، بل شيئاً فشيئاً." وأضافت، "تجددت أولى الخطوات بفتح أعيننا، ورؤية أين نقف الآن وما هي وجهتنا التالية، وما تفعله حكومتنا بنا، وإدراك ما نفعله لبلدنا."

اتسمت الخطوة التالية بالجرأة إذ قررت الناشطات الجدد رصد ومتابعة الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيلول/سبتمبر 2005 بالرغم من أن النظام رفض طلبات حضور مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات، إلا أنّ نشر حملة إعلانية في صحيفة المصري اليوم المستقلة موجهة للمواطنين جاء فيها: "هذه انتخاباتكم. لديكم عيون، ويمكنكم أن تروا". 21 وقمن بتسجيل ما يفوق عشرين نوعاً من المخالفات على الموقع الإلكتروني لحركة شايفنكم، وشجّعن الشعب على التبليغ عن الانتهاكات من خلال الرسائل النصية، والمكالمات الهاتفية، وشبكة الإنترنت. وجاء الردّ ضحكاً. فبحلول اليوم الثاني من الانتخابات، ابتكرن نظام تعقّب للتعامل مع الحركة والكّم الهائل للمعلومات. ففي غضون ثلاثة أيام، تلقّين 28 ألف مكالمة. 22 وحتى قبل انتهاء الانتخابات، زعم التلفزيون المصري الرسمي التابع للحكومة بأنّهن كن يبتحن الشائعات، واتصل مسؤول من وزارة الداخلية للاشتكاء. وفي لاحق، أصدرت حركة شايفنكم - دوفاً أي إنشاء لأي رادع- النتائج التي توصلت إليها معلنة ما في جعبتها من نقد للحكومة. فما كان إلا أن غمر الحركة سيلٌ من وسائل الإعلام المحلية، والإقليمية، والدولية. 23 وكان هذا أول الانتصارات التي أحرزتها المجموعة. سنحت الحملة لكل مواطن أرسل معلومات للمشاركة في الكشف عن الممارسات الانتخابية الاحتيالية أمام العالم بأسره. حتى أن وزارة الخارجية الأمريكية استخدمت المعلومات في تقريرها السنوي بشأن حقوق الإنسان للعام 2005. 24

الأنظار شاخصاً نحو الانتخابات البرلمانية:

وجهت المجموعة أنظارها بعدئذ نحو الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2005. وفي غضون أشهر قليلة، نفّدت النساء حملة منظّمة إلى حد بعيد لتعبئة المواطنين للمشاركة في رصد ومتابعة عملية التصويت والكشف عن الأفعال غير المشروعة. ومرة أخرى، عمدت حركة "شايفنكم" إلى تطوير تكتيكات للتحرّك الجماهيري تتميّز بكونها خلاقة وقليلة المخاطر من أجل رفع مستوى الوعي، وتسجيل حضور بارز، وحشد الدعم. فوزّعت الحركة حوالي 100 ألف كوب شاي يحمل شعارها، حيث كان من شأن ذلك أن يدخل الحملة إلى البيوت والمقاهي في كافة أرجاء البلاد. كما طبعت المجموعة أكثر من 250 ألف كيس بلاستيكي يحمل شعار "شايفنكم" وفي الانتخابات مراقبينكم". واستخدمت هذه الأكياس وأعيد استخدامها كثيراً إلى درجة أن وزير التجارة أطلق على حاملها اسم "ناشط المتاجر". 25

وقبل الانتخابات، نفّدت حركة شايفنكم خطّة رصد ومتابعة دقيقة للغاية. فقد جهّزت السيارات بمعدّات تصوير رقمي، وأجهزة حاسوب محمولة، والنظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول، وقامت بتدريب الأعضاء والمتطوعين على استخدامها. 26 بالفعل استلم مفتي مراقب رزمة تحتوي على شارات، وتعليمات، وقائمة مرجعية بالانتهاكات اللازم رصدها ومتابعتها، وانتشر المراقبون في كافة المحافظات المصرية، حيث التقوا بمنسقي الحملة المحليين. وكُلّفوا بمهمة تصوير مراحل عملية التصويت الثلاث، وتوثيق أعمال التزوير بواسطة الفيديو، ونشر الصور من بنحيمها على المواقع الإلكترونية على الفور ومشاركتها مع وسائل الإعلام، وحتى عرض لقطات الفيديو على جدران المباني في الساحات العامة باستخدام المسلاط الضوئي «Projector» وتمّ التعاون مع حركة كفاية الأنفة الذكر، التي ورّعت أفراساً مدمجة لتسجيلات الفيديو. مجدداً شابت عملية التصويت مخالفات جزاءً وحشية الشرطة، والعنف، أودى بحياة أحد عشر شخص. وسجّلت حركة شايفنكم ما يزيد عن 4200 تقرير بشأن الانتهاكات، حيث ارتبط 80 في المئة منها بالفساد، وكانت النساء مصدر سلطة الشعب على مستوى القواعد الشعبية. 27

"يحيى العدل!"

في ربيع عام 2006، لم يثنى القادة عن إرسال النتائج التي توصلوا إليها إلى لجنة الانتخابات العليا التي رفضت إجراء أي تحقيق، كما وأرسلوا النتائج إلى وزارتي الداخلية والعدل ووسائل الإعلام. 28 كان الاحتيال القضائي إحدى الانتهاكات المسجلة والمبلغ عنها، علماً أن التقرير الذي أعدته الحركة قد حدّد ثمانية عشر قاضياً زُعم تزويرهم في أنشطة مماثلة، بما فيها حالة شهدتها حداد، "رأيت قاضياً يقوم بتغيير النتائج. فتوجهت نحوه وقلّت له: إن ما تفعله خطأ، فردّ بالقول: أخرجني أو سألقيك في السجن!" 29 في ذات السياق، اجتمع القادة بالقاضيّين الزيهيّن هشام بسطويسي ومحمود مكّي، اللذان ناقشا النتائج مع رابطتهما المهنية أي نادي القضاة الذي يُعرف أيضاً بنقابة المحامين. نظر القاضيان في الحالات الثماني عشرة، وأكدوا على وقوع احتيال قضائي. لم يُستغرب جنوح النظام لشنّ هجوم مضاد، إذ لم يتوان عن أحالة القاضيين إلى التحقيق، غير أنّ حملة الترهيب أتت بنتائج عكسية، إذ أطلقت حركة شايفنكم، وكفاية، والناشطون الشباب في مجالي حقوق الإنسان ومناصرة الديمقراطية تحركات في الشارع، بدءاً بتنظيم مسيرات وتجمّعات وصولاً إلى إقامة مدينة من الخيم خارج نادي القضاة. واعتبر التكتيك الأخير مهمّاً لأنّه أنبأ ومهدد لاحتلال ميدان التحرير بعد ستّة أعوام تقريباً. وبحلول أواخر نيسان/أبريل، نظّم خمسون قاضياً زيهياً اعتصاماً لمدة ثلاثة أيام في نادي القضاة يُدعى أن موقف إخوانهم المواطنين كان دافعهم لهم للإقدام على هذه الخطوة، ولم يسلموا من الاعتداءات اليومية التي أسفرت عن نقل القاضي محمود حمزة إلى المستشفى.

انبثقت حملة من أجل استقلال القضاء والمطالبة بسنّ قانون جديد يضمن هذه الحرية الأساسية عن هذه التحركات. وتواصلت الاحتجاجات في الشوارع بالرغم من إجراءات القمع العنيفة. وفي 25 أيار/مايو، في ذكرى الأربعماء الأسود، نُظّمت تحركات غير عنيفة في مصر وفي مختلف أنحاء العالم، بالإضافة لحركة شايفنكم، التّقت مجموعات الشباب والعمّال، وحركة كفاية، وحزب الغد وجماعة الإخوان المسلمين حول القضاء. وبالفعل وفي القاهرة، هتف المتظاهرون: "يا قضاة يا قضاة خلّصونا من الطغاة" "يحيى العدل"، فيما نظّم ثلاثمائة قاضٍ احتجاجاً

صامتًا. وشارك أعضاء حركة شايفنكم في هذه التحركات، حيث اشتبكوا مع قوات الأمن مقحمين أنفسهم بين الجانبين للحيلولة دون وقوع أي أعمال عنف. تستذكر كامل أنها أحرقتهم "عندما تقربوا من هؤلاء الأولاد والشباب، تعاملوا معهم بلطف. فهم مصريون مثلكم. ولا تنسوا بأننا شعب واحد". وأظهرت التقارير الإخبارية التي بُثَّت في مختلف أنحاء العالم كامل وهي تمدّ يدها لتقدّم ملصقًا لأحد شرطي مكافحة الشغب. وفي أيار/مايو من ذلك العام، تمت تبرئة القاضي مكّي من التّهم الموجهة إليه فيما تمّ "تأنيب" القاضي بسطويسي وحرمانه من الترقية.³⁰

كسب الداعم: حركة مصريين ضد الفساد

خططت الناشطات خطوطهن المقبلة تخطيطاً استراتيجياً؛ ففي أيلول/سبتمبر 2006، تمّ تأسيس حركة جديدة لموازرة حركة شايفنكم، فكانت حركة مصريين ضد الفساد التي عمدت على نشر محتوى أكثر جرأة على موقعها الإلكتروني. سعت حركة مصريين ضد الفساد إلى توسيع نطاق النضال من خلال استحداث منصّة اجتماعية شاملة صُمّمت لاستمالة أنصار النظام وشرائح واسعة من الشعب. ففي حين فعّلت حركة شايفنكم دينامية التعطيل المميّزة لسلطة الشعب، ركّزت حركة مصريين ضد الفساد على تغيير الولاءات واستمالة الناس إلى صفتها. وبالفعل، أفادت الحركتان أنّ أعضاءً من الحزب الوطني الديمقراطي الذي ينتمي إليه حسني مبارك أعربوا عن إدراهم لانضمام لركب الحركتين. وأعدت حركة مصريين ضد الفساد صياغة خطاب النضال صابةً لجلّ تركيزها على الأمور اليومية التي لاقت صدى واسعاً لدى المواطنين وذلك من خلال عرض الروابط الكامنة بين الكسب غير المشروع والمآسي الناجمة عن الكوارث، على غرار حوادث القطارات، والأغذية الملوّثة، وانحيار المباني. وطوّرت الحركة استراتيجيات تواصل استهدفت الشعب ومختلف الروافد المغذية للوضع الراهن الفاسد، مثل بعض الكيانات والهيئات الحكومية، والنخب السياسية والسياسية، ووسائل الإعلام. وكانت الرسائل الأساسية كما يلي:

- الفساد مشكلة مجتمعية ينبغي التصدي لها من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة.
 - كلنا ضحايا للفساد كل يوم وبشئ الطرق.
 - قرار مطالبة الناس بحقوقهم يعود لهم.
 - باب الانضمام للمجموعة مفتوح أمام أيّ مواطن تمهّم مصر ويحبّها، ويعتقد بأنّ لديه/لديها الحق في العدالة، والمساواة، وحياة خالية من الفساد.
- أطلقت الحركة موقعًا إلكترونيًا تعليميًا مبتكرًا لاستهداف الشباب على وجه الخصوص، بالإضافة إلى حملة تثقيف مدني عُرفت باسم "أكسب حقك". وشكّلت التحركات الجماهيرية المبتكرة إحدى السمات المميزة للمبادرة المدنية، حيث باع الأعضاء الآلاف الشارات الجديدة من خلال التفاعلات الفردية في الغالب. ومنح هذا التكتيك إحساسًا بالهوية الاجتماعية والانتماء إلى الحركة، واستُخدمت العائدات المتأتية من بيع الشارات لتمويل الأنشطة. وبالقدر نفسه من الأهمية، انضمّ المواطنون الذين اشتروا دبوس شعار الحملة وارتدوه إلى آلاف المواطنين الآخرين المشاركين في تحرك معارض متدني المخاطرة يشبه استخدام حركة الركيزة الخامسة «5TH Piller» ورقة الروبية الصفيرة القيمة في الهند (انظر الفصل 7). تفسر حداد ذلك بالقول، "من الواضح أنّ الشارة لن تعالج الفساد. لكن بشرائه الدبوس وارتدائه والمخادئات الناتجة عن ذلك، فإنك تمنح الشخص الآخر فرصة للنقاش، وهو ما نسعى لتحقيقه."³¹ وقيل نهاية العام، شرع الناشطون في تنظيم مسابقة شعبية لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر، الذي يصادف اليوم الدولي لمكافحة الفساد. حيث يستطيع الناس التصويت لأبطال مكافحة الفساد عن طريق خدمة الرسائل القصيرة أو على الموقع الإلكتروني الخاص بالحركة. ولم يساهم هذا التكتيك في تعزيز النزاهة فحسب، بل منح فرصة من خلال التحركات الجماعية لألوف المصريين الآخرين ممن شهدوا التحرك على القنوات الفضائية العربية.

مجاهاة القمع من خلال الاستعانة بالأدوات القانونية

بحلول عام 2007، ازداد شعور عناصر النظام بالانزعاج في ظل الرزح الذي حققته حركتي شايفنكم ومصريين ضد الفساد. وكان شهر آذار/مارس من العام المذكور شاهداً على تفتيش قوات الأمن لشركة العلاقات العامة الخاصة بمجداد تفتيشاً دقيقاً وأُهمّت حركة شايفنكم بالتحريض، ومراسلة كيان أجنبي، وامتلاك وثائق تطعن بسياسة الحكومة (كانت إحداها مجموعة أدوات منظّمة الشفافية الدولية «Transparency International»)، كما أُهمّت الحركة بإشاعة معلومات تشوه صورة مصر. إلّا أنّ الحركة نجحت في مقاضاة الحكومة من خلال إثبات أنّ أنشطتها كانت قانونية نظراً إلى أنّ مصر موقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعليه، أُجبرت الحكومة على نشر الاتفاقية في الوقائع المصرية، وهو شرط لا غنى عنه لإنفاذ الاتفاقية في المحاكم المصرية.

إرث مكافحة الفساد

في عام 2008، تفكّكت حركة شايفنكم، لتتوّد حركة مصريين ضد الفساد دقة النضال حتى حدثت نقطة التحوّل التالية خلال الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 التي كانت موضع انتقاد دولي.³² تؤكد حداد في هذا الصّدّد أنّ "ما شهدناه كان مهزلة، إذ لم يكن البرلمان قانونياً." وانضمت حركة مكافحة الفساد إلى حركة شباب 6 أبريل وحملة كلنا خالد سعيد، وجناح الشباب في حزب الغدّ إلى جانب الناشطين في مجاليّ العمل والديمقراطية لتعبئة الناس للمشاركة في عصيان غير عنيف ضد النظام الديكتاتوري. وفيما انتفض الناس ضد النظام، بذلت حداد وبعض زملائها جهوداً لتجميد المكاسب غير المشروعة التي راكمتها عائلة مبارك وأعوانها. وفي عام 2013، انطلقوا في رحلة نضال جديد من أجل استعادة أصول البلاد المنهوبة. وأعلنت حداد مؤخرًا عن تطور استثنائي آخر، ففي عام 2011، وخلال الأيام الأولى من ثورة 25 يناير، عادت حركة شايفنكم على ما يبدو إلى الواجهة من جديد، إذ اكتشفت حداد أنّ مجموعة من الناشطين الشباب عادت لاعتماد الاسم وتحديث الشعار، وأعدت إحياء الحركة رسمياً في آذار/مارس 2011. وتواصل الشباب مع بنية كامل طالبين مساعدتها في رصد ومتابعة أولى الانتخابات البرلمانية في مرحلة ما عقب مبارك والتي جرت خلال تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وفي عام 2012، عادت المجموعة الشبابية وطلبت العمل مع النساء في قضايا الفساد، حتى غدت النساء أعضاء في مجلس أمناء المجموعة المؤلّف من خمسة عشر عضواً، تسعة منهم ينتمون إلى فئة الشباب فيما الستة الآخرون هم أعضاء

أكبر سناً. وأنشأ اليافعون -الذين ينتمي عدد كبير منهم لحملة كلنا خالد سعيد-فروعاً في كل محافظة من المحافظات السبع والعشرين في مصر. وتتسم حركة شايفنكم الجديدة، على غرار سابقتها، بأيدولوجيتها المحايدة. فما تريده يتجسد في ترسيخ قيم مكافحة الفساد في نفوس أقرانها، وتمكينهم من خلال المبادرات التعليمية مثل ورش العمل بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما ترغب في تنشيط الشعب من خلال استحداث مركز اتصال مجاني للإبلاغ عن حالات الفساد على سبيل المثال، ناهيك عن سعيها لتعطيل الكسب غير المشروع وإساءة استعمال السلطة من خلال الرصد والمتابعة. وبحسب حداد، فقد فاق عدد أعضاء حركة شايفنكم الجديدة بحلول آب/أغسطس 2012 عتبة الـ150 ألف عضو. تعلق حداد على ذلك، "باتت [الحركة] الآن أكبر من أي حزب سياسي باستثناء الإخوان المسلمين." وبالنظر إلى الأحداث الماضية، رأيت حداد أنّ الشباب يتمتعون ببطاقة كامنة، "فقد ساعدنا والحركات السابقة الأخرى -مثل كفاية-على زراعة وترسيخ هذا الوعي في نفوسهم كي ينتفضوا ويطلبوا بحقوقهم."

وفي فترة قصيرة لا تزيد عن بضعة أعوام، أسفر إستياء وشجاعة عدد قليل من النساء عن إطلاق مبادراتٍ متميزتين أخرجتا الفساد من ظلمات النسيان وجعلتاه قضية رأي عام عبر ترجمة غضب وسخط الناس في المقاومة المدنية، وأطلقنا شرارة الثورة من أجل استقلال القضاء، ومارست المبادرات الضغوط على السلطات عبر توظيف شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الناشئة من أجل التواصل، والتوعية، والتعبئة، وتعطيل الممارسات الفاسدة تعطيلاً مباشراً. ولم تُضعف المبادرات حكم النظام المرعب فحسب، بل قلبنا علاقة القوة رأساً على عقب، فبعدما كانت الدولة هي من ترصد الناس على مدار خمسة وعشرين عاماً، استخدم المواطنون التكتيكات غير العنيفة ليصبحوا هم من يراقب ويقي عيناً مفتوحة على النظام.

ممارسة عمليات التدقيق الاجتماعي: الضغط على أصحاب النفوذ في كينيا

إنّ منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان «MUHURI» ومقرّها مومباسا في كينيا هي إحدى منظّمات المجتمع المدني التي تعمل مع المجتمعات المهمّشة في المقاطعة الساحلية على مستوى القواعد الشعبية، وتدعو إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة على الصعيد الوطني. تتمثل رؤية المنظمة في إرساء أسس "بمجتمع عادل يقوم على حقوق الإنسان والحكم الرشيد."³³ أما هدفها فيمكن في تعزيز حكم رشيد يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.³⁴ في عام 2005، بدأ المواطنون [في كينيا] بتقديم الشكاوى إلى منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان على غرار التجربة التي خاضتها المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوغندا. وفي هذه الحالة، أبلغ المواطنون المنظمة بأنه على الرغم من المبالغ التي صُرفت لغرض التنمية في مجتمعاتهم، لم تتم استشارتهم ولم يروا أيّ تغييرات أو يحصلوا على أيّ فوائد. يستذكر المدير التنفيذي الشاب حسين خالد هذا الوضع، "كنا نركّز على حقوق الإنسان، وبدأ الناس يتساءلون لماذا نحن فقراء في هذا الحد؟"³⁵ وهنا أدركت المنظمة -من خلال الإصغاء لمن عملت معهم-أنّ النضال من أجل حقوق الإنسان مرتبط بالتصدي للفسق، وأنّ الكسب غير المشروع يقع في صلب هذه المسألة، يضيف خالد، "من أجل خفض مستويات الفقر، اضطررنا إلى البدء بمكافحة الفساد وزيادة المساءلة والشفافية."

تماماً مثل منظمة إنتيغريتي ووتش أفغانستان «Integrity Watch Afghanistan» (راجع الفصل 8)، لم تكن منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان قد وضعت في البداية أيّ برنامج أو تتمتع بأيّ تمويل بغية توسيع أنشطتها؛ مما اضطرها إلى الارتجال. غير أنّها التزمت بمتابعة الشكاوى التي تلقّتها لأنها "أي الشكاوى) كانت مهمة جداً بالنسبة إلى الناس" حسبما قال خالد. وارتبطت معظم المظالم بالصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية، وهي عبارة عن مخصّصات سنوية تناهز المليون دولار أميركي وتُمنح لكلّ عضو في البرلمان لصالح المنطقة التي يمثّلها أو يمثّلها تحت شعار تنفيذ مشاريع الأشغال العامة اللازمة والنهوض بمستوى حياة السكّان. جاء الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية ثمرة فكرة نبيلة وعصرية ظهرت في عالم التنمية، ألا وهي تفويض السلطة وتزويد المجتمعات بالموارد اللازمة لتنفيذ خططها الإنمائية. لكن، في ظل غياب الإشراف المستقل المجدي والفساد المستشري، غالباً ما تنتهي هذه المخصّصات إلى سوء الإدارة والكسب غير المشروع، حتى ولو بدأ أنّ البرنامج قد أعدّ لإفساح المجال أمام المشاركة المحلية في اختيار مشاريع التنمية وإدارة الأموال.³⁶

أصول التدقيق الاجتماعي

في بادئ الأمر، حاولت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني معرفة المزيد من المعلومات بشأن المشاريع المدعومة من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية في المقاطعة الساحلية آخذةً بذلك زمام المبادرة من المواطنين. وبالرغم من أنّ المشرّعين في كينيا يدرجون المشاريع التي يدعمها الصندوق على موقع إلكتروني، فإنّ المعلومات المتوفرة عامة ومحدودة.³⁷ بعثت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان برسائل لمكاتب الصندوق ومسؤوليه وتواصلت معهم لأكثر من عام بلا جدوى، مع ذلك، رفضت المنظمة القبول بالرفض، وتعرّضت أعضاؤها للاعتداء حتّى الضرب على أيدي مهاجرين، على حدّ قول خالد. وفي الوقت نفسه، بدأت المنظمة بعقد منتديات مجتمعية بشأن الصندوق لتثقيف الناس بطريقة عمله، وجمع إفاداتهم بشأن الاحتياجات المحلية، والمعلومات المتعلقة بالمشاريع مثل تحديد مدى إنجاز المشاريع، وجودة المواد المستخدمة وما إلى ذلك. وبنفس القدر من الأهمية، صُمّمت هذه المنتديات للتغلّب على العقبات النفسية التي تعترض سبيل التحرك. يستذكر خالد إنّه "كان قُمة شعور عامّ باللامبالاة. فقد يئس الناس، وبلغ الفساد والإفلات من العقاب ذروتها، ناهيك عن مستويات الفقر الآخذة بالازدياد."

كانت الفرصة الأولى لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان في دائرة مافيتا الانتخابية، حيث اكتشفت المنظمة بأنّ بمرأ بناها أحد الأثرياء أدرجت في إحدى التقارير الرسمية على أنّها مشروع مدعوم من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية. ووجدت بمر أخرى مدرجة على القائمة علماً أنّها بُنيت بدعمٍ من القطاع الخاصّ. كما أخبر السكّان المحليون المنظمة بأنّ عضو البرلمان في هذه الدائرة استحوذ على عشرة أجهزة كمبيوتر مخصّصة لمدارس المنطقة. ولقد حسّد المثال الأخير مدى تفشي الكسب غير المشروع وسوء الإدارة، إذ إنّ الأطفال لم يستلموا أجهزة الكمبيوتر، وفي جميع الأحوال [حتّى لو استلموها]، فما نفعها في ظل افتقار غالبية المدارس للكهرباء. وقال خالد في هذا السياق، "لقد دفعنا ذلك إلى التفكير في السؤال التالي: كم يبلغ عدد المشاريع الأخرى المماثلة؟ أدركنا أنّنا أنّ باحتمالية أن نكون إزاء رقم هائل" وكشفت المنظمة عن المعلومات [التي حصلت عليها في هذا الشأن]، وأرسلت رسالة إلى عضو البرلمان تدعوه إلى المشاركة في منتدى مجتمعي. في المحصلة تبيّن معاً معالم عمليات التدقيق الاجتماعي من خلال هذه الأنشطة التمهيديّة.

في عام 2007، أي بعد مرور عامين ن التواصل والالتقاء بأصحاب السلطة، حققت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان تقدماً كبيراً، إذ أُنعت منظمة المجتمع المدني عضو البرلمان عن منطقة تشانغاموي بالكشف عن سجلات الصندوق الإنمائي لدائرته الانتخابية بحجة أنه سيكون بذلك المشرّع الأول في البلاد الذي يتحلّى بالشفافية، ما من شأنه أن

يحتسب صورته العامة في هذه المرحلة المهمة نظراً لاقتراب الانتخابات في العام المذكور. ولم تستلم المنظمة سوى مجموعة جزئية من السجلات شملت أربعة عشر مشروعاً اعتبرها لجنة الصندوق الإنمائي لدائرة تشانغاموي الانتخابية أمماً الأفضل. لكن، تبين بأن هذه السجلات كانت أكثر من كافية للانطلاق، حيث أتبع ذلك بتدقيق اجتماعي تجريبي في وقت وجيز.

الأطراف الفاعلة الدولية: الدعم البناء

خلال العام نفسه، أحرزت منظمتان غير حكوميتين دوليتان، وهما برنامج مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا «Open Society Initiative's East Africa Program» وشراكة الموازنة الدولية «International Budget Partnership» التي تُعتبر أحد شركائها، اتصالات مع الأطراف الفاعلة المدنية الشبابية. ويفضل منحة من هذه المبادرة في آب/أغسطس 2007، قامت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بتنظيم دورة تدريبية وطنية مكثفة استمرت لمدة أسبوع بشأن الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وضمت ستين مشاركاً من خمس عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني من كافة أرجاء كينيا. واستقدمت شراكة الموازنة الدولية فريق تدريب ضمّ أعضاء مضمّرين من حركة الحق في الحصول على المعلومات الاجتماعية الهدية - ممن كانوا يتسبون أيضاً لأتحاد تمكين الفلاحين والعمال «MKSS»، وهي الكيان المدني المحفز لهذا النضال غير العنيف البارز، واستخدمت الحركة الرصد والمتابعة المجتمعية بفعالية ضمن بوتقة التكتيكات المتوفرة لديه.³⁸ وكان لورشة العمل هذه هدف ثلاثي، أولاً، سعى المنظّمون إلى بناء المعرفة الفنية المتعلقة بعمل الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وموازنته، وجمع البيانات، وتحليل وتجميع المعلومات المسيرة الاستخدام، وزيارات المواقع. ثانياً، أرادوا تيسير التعلّم بين الأقران. أخيراً، سعوا جاهدين - من خلال الخبرة العملية التي اكتسبوها - إلى تمكين القادة والناشطين المدنيين الكينيين لتطوير خطط عملهم. خلال ذلك الأسبوع، أجرى المشاركون أول تدقيق اجتماعي مستخدمين التقارير الأربعة عشر الخاصّة بالصندوق الإنمائي لدائرة تشانغاموي الانتخابية. كما عملت مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا مع شراكة الموازنة الدولية لإعداد دليل ترويجي بشأن الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وعملية التدقيق الاجتماعي.³⁹

التدقيق الاجتماعي السُداسي لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان:

1. انطلاقاً من هذا التعاون الابتكاري، صقلت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان أسلوباً غير عنيف وواضح للتدقيق الاجتماعي، يتألف هذا الأسلوب من ست خطوات:⁴⁰
 1. جمع المعلومات: تُجمع السجلات من المكتب المحلي للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية. ويتم إرسال ممثلين مدربين عن منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان [إلى المكتب] لأنّه من الصعب جداً بالنسبة إلى المواطنين العاديين التواصل مع المسؤولين والحصول على المعلومات الخاضعة للحراسة المشدّدة.
 2. تدريب السكّان المحليين: تتجسد هذه الخطوة في تدريب الرجال والنساء كي يصبحوا ناشطين في المجتمع المحلي، بحيث يتعلّمون كيفية فك رموز الوثائق والموازنات، ورصد النفقات، وإجراء تفتيش مادي للأشغال العامة.
 3. تثقيف وتعبئة الإخوة المواطنين: يتم تثقيف الإخوة المواطنين بشأن الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وحقوقهم في الوصول والحصول على المعلومات ومساءلة أصحاب السلطة. وبالتزامن مع الخطوة الثانية، عمل الناشطون في المجتمع المحلي ومنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان على استقطاب الانتباه، وإشراك الناس إشراكاً مباشراً، وتشجيعهم على حضور "جلسات الاستماع العامة" من خلال اعتماد تكتيكات غير عنيفة مثل العروض المسرحية في الشوارع، ومواكب قرع الطبول وإطلاق الأبواق، والإذاعة المحلية، وتوزيع المتطوعين للمنشورات الإعلامية بالإضافة لنشر معلومات بشأن إساءة استخدام الصندوق والكسب غير المشروع، بالإضافة لجمع ردود فعل الناس وإفادتهم.
 4. تفتيش مواقع المشاريع المدعومة من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية: يجري المواطنون الناشطون توثيقاً منهجياً وديقاً، ويقارنون بين السجلات والحقائق على الأرض مستعينين بالزيارات الميدانية للتحديث مع السكّان ومشاركتهم السجلات المتعلقة بالمشروع المدعوم من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وخلق الاهتمام في عملية التدقيق الاجتماعي، وتشجيعهم على حضور جلسات الاستماع العامة، وجمع معلومات إضافية بشأن الفساد وإساءة استخدام السلطة. مثال ذلك: كشف تفتيش مركز تسوق مدعوم من الصندوق الإنمائي استخدام ألواح تسقيف ذات نوعية متدنية بالمقارنة مع ما تنص عليه وثائق الصندوق. علاوة على ذلك، علم الناشطون من خلال الحديث مع السكّان في المنطقة بأنّه أُعيد استخدام مواد من مركز السوق القديم في المبنى الجديد على الرغم من وجوب شراء مواد جديدة بالكامل طبقاً للسجلات ذات الصلة.⁴¹
 5. عقد جلسات الاستماع العامة: يُدعى المسؤولون المحليون للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وأعضاء لجنة الصندوق، وأعضاء البرلمان، ومدراء المنطقة، ووسائل الإعلام إلى حضور الجلسة. ويقود فريق المسرح التابع لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان موكباً يسير في شوارع وأحياء المجتمع، حيث يحمل المشاركون في الموكب الشعارات، ويرددون الهتافات، برفقة فرقة شبابية. ويضم الفريق بالغين وصغاراً يرقصون ويغنون أثناء سيره فيما يهتف المشاركون: "ماذا نريد؟ أموالنا نعيد!" ويفتح ممثلون مختلفون عن المنظمة المنتدى من خلال الإشارة إلى قيام السكّان المحليين بالتدقيق، وتقاسم الجميع مسؤولية ضمان عودة الأموال الممنوحة من الصندوق بالفائدة والنفع على "مجتمعاتنا"، بالإضافة للإشارة إلى أنّ أهداف التدقيق ليست سياسية.⁴² وحالما تبدأ الجلسة، يقدّم المواطنون الناشطون المحليون نتائج تحقيقاتهم، ويطرح الناشطون والحضور أسئلة على مسؤولي الصندوق، ويطلب المجتمع بإخضاعهم للمساءلة. وعلى مرأى ومسمع المواطنين، تحصل المنظمة على وعود من المسؤولين بمعالجة المشاكل كخطوة أولى، ثمّ تحصل على توقيعاتهم على "ميثاق المساءلة" الذي ينص على التزاماتهم.
 6. المتابعة مع المسؤولين: تُعدّ منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان تقريراً يتناول النتائج التي يتوصّل إليها المجتمع المحلي والتوصيات التي يرفعها لأعضاء اللجنة المحلية للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، ثمّ يتابع تحقيق تنفيذ هذه التوصيات.

في أولى جلسات الاستماع التي عقدتها منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بتاريخ 26 آب/أغسطس 2007 خلال ورشة العمل التدريبية المذكورة أعلاه، شارك ما بين 1,500 وألّفني شخص تقريباً من سكان حي تشانغاموي الفقير، حيث وقف العديد منهم تحت المطر لساعات طوال ذلك اليوم لعدم كفاية المقاعد. وحضر الجلسة ثلاثة مرشحين من المعارضة. وعلى الرغم من عدم حضور جميع المسؤولين المدعّوين، حضر ثلاثة مسؤولين من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وفي جعبتهم خمسين ملءاً. وما أن وُوجّهوا بتوثيق المجتمع لسوء الإدارة والفساد الواضح حتى هُرغوا بالاتصال بعضو البرلمان الذي سارع بالحضور. وبعد مرور ساعات قليلة، أذعن عضو البرلمان لتسجيل الشكاوى التي قدّمها المجتمع المحلي واتهم التي وجهوها ضد المقاولين المعيّنين. وقال الناشطان من اتحاد تمكين الفلاحين والعمال «MKSS» اللذان شاركا في التدريب:

كانت المرة الأولى التي يشعر فيها مسؤولو الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية في تلك الدائرة الانتخابية (وربما في البلاد بأسرها) بضرورة عرض المعلومات المتعلقة بالمشاريع المدعومة من الصندوق على المواطنين في دائرتهم الانتخابية في إطار منتدى أقامه ونظمه ودعمه أعضاء المجتمع المحلي في المكان والزمان اللذين اختارواهما بالمقارنة مع مسيرة نظمها عضو البرلمان أو أنصاره.⁴³

الابتكار والانضباط غير العنيف والتصدي للترهيب

توظف منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان مجموعة متنوعة من التحركات المبتكرة المستمدة من السياقات المحلية لإيصال رسائلها، وتعبئة المواطنين، وممارسة سلطة الشعب خلال عملية التدقيق الاجتماعي. وغالبًا ما يُلجأ إلى الفكاهة والمرح من أجل تخفيف حدة التوترات، ومعالجة المسائل الخطيرة بطريقة تخلو من التهديد. إذ تستقطب التكتيكات المستخدمة في هذا المجال، بدءًا من مسرحيات الدمى وصولًا إلى الرجل المقتنع الذي يبلغ طوله عشرة أقدام ويرتدي الزي التقليدي، الاهتمام، وتثير الحماسة، وتتغلب على خوف الناس إزاء التعبير عن آرائهم في مواجهة أصحاب السلطة. في منتدى تشانغاموي العام، أطلقت المنظمة عريضة على لافتة من القماش بلغ طولها خمسين مترًا طالبت فيها بإضافة تدابير المساءلة والشفافية إلى القانون الخاص بالصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية وإقرار قانون حرية الإعلام. ورفض عضو البرلمان -الذي عُرف بمعارضته للقانون- دعم تلك العريضة في بادئ الأمر، لكنّه ما لبث أن أذعن للضغوط المدنية وأضاف اسمه بعدما وقّع (أو بصم) عليها كل الناس، بمن فيهم مرشحي المعارضة.

وما أن شرعت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان والمواطنون بتعطيل الوضع القائم الفاسد -أي تهديد المصالح الشخصية الكامنة- حتى وُوجهت بأعمال الترهيب. كخطوة أولى، أبت المجموعة الاستسلام، وشددت على طابع نضالها السلمي. ثانياً، اتخذت المنظمة تدابير استباقية للحفاظ على الانضباط غير العنيف من خلال تدريب الشباب على ما ووصفه خالد باللاعنف، "إذا أراد الشباب المواجهة والقتال، من المحال السيطرة عليهم في حشود غفيرة، هنا أدركنا حاجتنا لوجود "مرشدين" خاصين بنا للحيلولة دون وقوع أي أعمال عنف." بالفعل، بعدما تلقت المنظمة تهديدات من أحد السياسيين، بدأ عشرة شبان بحراسة مكتبها حيث كانوا يبيتون هناك، وفي إحدى الأمسيات، تعرّضوا لهجوم. يروي خالد الحادثة، "لقد تدرّب [الشباب] على الجلوس فحسب، وفعلوا ذلك، وتعرّضوا للضرب."

أخيراً، حققت المنظمة انتصارًا مواجهتها أحد أخطر التهديدات باللاعنف، ليأتي الهجوم بنتائج عكسية لمراهه. خلال عملية التدقيق الاجتماعي لدائرة ليكوبي الانتخابية في عام 2009 قبل ليثلين من جلسة الاستماع العامة، اقتحمت عصابة مؤلفة من تسعة أشخاص مكتب المنظمة، وتعرّض أحد الحراس للطن في عنقه. وأدركت المنظمة عندئذٍ أن الغاية من القمع تمثّلت في بث الذعر وليد التحرك. اتّخذ رد مالغان «Malfan» -أحد السكّان والناشطين الشباب- رداً حسد روح التحديّ العامة، "إذا أتوا لسرقة الوثائق التي بجزئنا، يعني ذلك أنّه تمّة أمر كبير جدًا يخفونه على ما يبدو، ويفعلتهم تلك لا يزيدونا إلا إصراراً للحصول على المزيد من المعلومات."⁴⁴ وفي اليوم التالي، وبدلاً من التراج والخوف، عبّر خالد وفريده رشيد -وهي مواطنة أخرى أصبحت ناشطة- عن آرائهما على أثر محطة إذاعية محلية شعبية شكّلت منبراً رئيساً للتواصل مع الشعب وكذلك مع الجهة التي تقف خلف الاعتداء. وتعهّد الناشطان بأنهما لن يذعنا للترهيب، وشدّدا على الوحدة والمسؤولية الجماعية. توجه تحالداً مخاطباً المستمعين، "بجاولون إخافتنا... لكن عندما وصل سكان ليكوبي هذا الصباح، قالوا 'إننا عقدنا العزم على المكوث هنا وحماية هذا العمل كي تتمكّن غداً من تقديم النتائج التي توصلنا إليها خلال جلسة الاستماع العامة'" بذلك قلب القائدان المديان الهجوم رأساً على عقب. وأعلن خالد على الهواء، "إلى أن يخرج المواطنون ويشاركوا في هذه العملية بقدّمهم وقضيتهم- كأن يحضروا الاجتماع المقرر عقده غداً في بوماني في تمام الساعة 2:00 بعد الظهر- وإلى أن يخرجوا ويعلموا مقصدهم ورغبتهم في التغيير، فإننا -نحن الشعب- سنبقى نألم ونأسى، وسيبقى السياسي يغني ويثري."⁴⁵

تسخير قوة الأعداد:

الهوية الجماعية والاستقطاب والتعبئة:

تعتبر منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان -تماماً مثل منظمة إنتيجريتي ووتش أفغانستان «Integrity Watch Afghanistan» (انظر الفصل 8) - أن الناس العاديين هم رواد التغيير، فيما يكمن دورها في تمكين هؤلاء الناس. وأكد خالد في هذا الإطار، "تمثّلت الأطراف الفاعلة الرئيسة في المجتمعات ونحن ساندناها." وكما هي الحال ومبادرات الرصد والمتابعة المجتمعية التي أطلقتها إنتيجريتي ووتش أفغانستان، استندت عمليات التدقيق الاجتماعي [التي أجزتها المنظمة] إلى جهود المواطنين، التي شكّلت عنصرًا أساسيًا من عناصر سلطة الشعب يدعم الهوية والملكية الجماعيتين، وكذلك الالتزام بالقضية. وفتر خالد ذلك بالقول، "كانت القضايا ملك المجتمعات، وطلبت منّا أن نقدم لها يد العون." وسعت المجموعة إلى التغلّب على مشاعر اللامبالاة، واليأس، والدونية التي تمكّنت الناس العاديين إزاء أصحاب السلطة من خلال الاتصالات التي أجزتها، وأنشطة التواصل، والتكتيكات غير العنيفة الابتكارية التي اعتمدها. كما سعت إلى تعزيز المسؤولية الجماعية لرفع المظالم، وتوفير ما يلزم من المعلومات والتدريب والمعرفة الفنية والإرشاد، وتوفير الفرص المبتكرة لتحرك المواطنين بدءًا من عملهم راصدين ومتابعين متطوعين وصولًا إلى المشاركة في المتديبات المجتمعية، إذ يفغّل هذا الأخير قوة الأعداد ويساعد على التغلّب على الخوف. وخلص تقرير صادر عن شراكة الموازنة الدولية إلى ما يلي:

أجرت منظمتنا اتحاد تمكين الفلاحين والعمال «MKSS» ومسلمين من أجل حقوق الإنسان عمليات تدقيق اجتماعي في بيئات معادية. وتبيّن تجارحهما أنّ الأفراد الذين يشعرون بالرعب من الإفصاح عن معارضتهم للمسؤولين الحكوميين من دون التدقيق الاجتماعي سيفعلون ذلك في سياق منتدى تدقيق اجتماعي

يحضره جمهور كبير، وربما يعود السبب في ذلك إلى القوة التي يتصوّرونها نظرًا إلى أنّهم يشكّلون جزءًا من عملية تقييم جماعي.⁴⁶

تتبع جذور منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان من المجتمعات، وتُنفّذ مبادراتها بالاشتراك مع هاته المجتمعات. عندما طرّح على خالد سؤال حول علاقة المنظمة بالمجتمعات، أجاب، "لا أعلم أين يبدأ أحدنا وأين ينتهي الآخر، فالمجتمعات جزء منّا، ونحن جزء منها." وبالتالي، اعتُبر استقطاب المواطنين لإجراء عمليات التدقيق الاجتماعي ليس إلا نشاط عضوي. كذلك أقام القادة المدنيون جهات اتصال على مختلف المستويات في المجتمعات وكانوا جزءًا من الشبكات المحلية غير الرسمية. كما حدّد أفراد المجتمع المحلي الناشطين المحتلمين من المواطنين، حيث أن هؤلاء الناشطين يجنحون فور الخراطهم في هذه الأنشطة إلى إشراك آخرين، حسبما أفاد خالد. واتسمت مشاركة [المجتمعات المحلية] في عمليات التدقيق الاجتماعي بالاستدامة لأنّ

المواطنين شكّلوا القوة الدافعة لهذه العمليات وشاركوا فيها طواعية وبمحض إرادتهم، ما عزز حس المسؤولية الجماعية. يتابع خالد في هذا السياق، "عندما يعلم الناس أن ذلك يصب في مصلحتهم، فإنهم يجدون طريقة للقيام بالأمر، لا سيما عندما يعلمون أنّ الآخرين يعتمدون عليهم ويتوسمون بهم التحلي بالمسؤولية."

النتائج

شكّل إقناع أعضاء البرلمان ومسؤولي الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية بالكشف عن السجلات التي يجوزتم مهمةً شاقّة في ظل غياب قانون الحقّ في الوصول والحصول على المعلومات. مع ذلك، تمكّنت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان في مناسبات عديدة من الاطلاع على الوثائق. وبالتالي، وخلال الأعوام الثلاثة التالية، أجرت المنظمة عمليات تدقيق اجتماعي شاملة في عشر دوائر انتخابية في المقاطعة الساحلية. ويفضل سلطة الشعب، تمّ الكشف عن المخالفات وتصويبها. فعلى سبيل المثال، خلال عام 2010، علّمت المبادرة المدنية أنّه تمّ إغلاق مستوصف للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في كيسانوي إلى أجل غير مسمى. وزعمت لجنة الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية بأنّ المستوصف أُغلق لأغراض التزقيم والتحديث. في الواقع، اكتشف الناشطون من المواطنين بأنّه ما من مخصصات مالية لعملية التزقيم، لا بل بيعت الأرض التي بُني عليها المستوصف خلافاً للقانون. لكن ونتيجةً لعملية التدقيق الاجتماعي، أُلغيت صفقة بيع الأرض، وحُصّصت أموال من الموازنة لترميم المستوصف الذي أعاد فتح أبوابه في نهاية المطاف.⁴⁷

في ضوء عدم اكتفاء منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بمجده النجاحات، اتخذت خلال عام 2010 قراراً استراتيجياً بتوسيع نطاق مبادرات التدقيق الاجتماعي بالتزامن مع زيادة قدرة القواعد الشعبية على القيام بمجده المبادرات. وتمثّل الهدف الشامل لهذا القرار في ضمان الاستدامة من خلال تمكين الآخرين - من منظمات المجتمع المدني، والمجتمعات، والناس العاديين - على مساواة السلطات والساسة مساواة مستقلةً ومحايدةً. فتحوّلت المنظمة أولاً من إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي بالتعاون مع المجتمعات إلى تدريب منظمات المجتمع المدني والمواطنين على إجراء المبادرات المدنية الخاصة بهم. ثانياً، طوّرت المنظمة ما يُعرف بالتدقيق الاجتماعي المصغّر، الذي يرصد ويتابع السكان بوجه مشروعاً واحداً في منطقتهم بدلاً من مراقبة مجموعة كبيرة من المشاريع في مختلف أنحاء الدائرة الانتخابية.⁴⁸ يذكّرنا هذا الأسلوب المستحدث بمبادرات الرصد والمتابعة التي أطلقتها منظمة إنتيغريتي ووترش أفغانستان «Integrity Watch Afghanistan»، لا يقتصر هذا الأسلوب على تفويض سلطة الشعب إلى أحد مستويات المجتمع القاعدية فحسب، بل من شأن كل انتصار صغير أن يبني ثقة المواطنين ويؤيّد بشار واضحة تعود بالمنفعة على السكان في حياتهم اليومية. ثالثاً، تجري المنظمة في الوقت الراهن مناقشات مع الدوائر الحكومية من أجل البحث في عمليات تدقيق اجتماعي بقيادة المواطنين بالتعاون مع السلطات.⁴⁹

أما على المستوى الوطني، فقد جمعت تحركات منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بين مصادر الضغط داخل وخارج نطاق المؤسسات، إذ سعت إلى الاستفادة من النظام القضائي مثلما فعلت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس [لنكف عن التصرف بجسّة!] «Dejemos de Hacernos Pendejos» في المكسيك (انظر أدناه)، والسجل النظيف «Fich Limpa» في البرازيل (انظر الفصل 4)، وحركة شايفنكم المذكورة أعلاه في مصر. وفي عام 2009، رفعت المنظمة دعوى قضائية أمام المحاكم الكينية للطعن في دستورية قانون الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية استناداً إلى دور أعضاء البرلمان في الصندوق. وعلى الرغم من عدم فوز المنظمة بالدعوى، فقد كانت القضية كافية لبعث رسائل صادمة إلى السلطة الحاكمة. ووحّد ناشطون من ثنائي دوائر انتخابية - أجرت عمليات تدقيق اجتماعي - صفوفهم في إطار حملة وطنية لتغيير قانون الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية مستفيدين بذلك من قوة الأعداد. وبحلول حزيران/يونيو من ذلك العام، أنشأت الحكومة الكينية فرقة عمل لمراجعة القانون.⁵⁰ في المحصلة، صدر تقرير في تموز/يوليو 2012 يحتوي على عدد من الإصلاحات للقانون.⁵¹

وكان من شأن عمليات التدقيق الاجتماعي، التي استحدثت ضغطاً من القاعدة إلى القمة، أن غيرت العلاقة بين أصحاب السلطة والشعب، إذ أُجبر المشرعون والمسؤولون على التفاعل مع الأشخاص العاديين على قدم المساواة، وبدأ هؤلاء الأشخاص ينظرون بدورهم إلى أنفسهم نظرة إيجابية. وتمّى المواطنون قدرتهم على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلال من خلال التحرك غير العنيف وتحقيق الانتصارات المتتالية، يعتقد خالد بأنّه من شأن هذا الشعور أن يُفضي إلى المزيد من العدالة. "إذا كان تشجيع الناس على الخروج ممكناً، فهذا يعني أن اليوم سيكون دور الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وغداً سيكون دور أمر آخر، وسيحين دور أمور ومسائل مختلفة في أيام أخرى. وبالتالي، ما الصندوق إلا مدخل لإعمال الكثير من الحقوق التي لا يتّبع بها الناس"⁵² هذا وتُمارس عمليات التدقيق الاجتماعي الكينية الديمقراطية من القاعدة إلى القمة على غرار مبادرات الرقابة المجتمعية في أفغانستان. ولخصت شراكة الموازنة الدولية هذه الدينامية على النحو التالي: تمثّل [عمليات التدقيق الاجتماعي] "ممارسات في الديمقراطية التشاركية تتحدّى 'قواعد اللعبة' التقليدية المعمول بها على صعيد الحكومة".⁵³ ولعلّ أكثر الأمور ثورية في هذا السياق تكمن في أنّ أصحاب السلطة في بعض أوساط الحكومة الكينية شرعوا بتشجيع التحرك المدني. ففي شباط/فبراير 2013، وجهت نائب رئيس لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد آيرين كايو «Irene Keino» النداء العام التالي، "نطلب من الكينيين التيقظ على مستوى القواعد الشعبية، وإبلاغ مكاتبنا بحالات الفساد... على الكينيين رصد ومتابعة القادة وإدارتهم للأموال العامة. وفي حال اكتشافهم لحالات اختلاس، يجب ألا يتردّدوا في إبلاغنا عنها".⁵⁴

وبالنسبة إلى عضو البرلمان من دائرة تشانغاموي الانتخابية الذي كان أول من أحضع سجلات الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية للرقابة العامة، فقد كان لهذه القصة حاتمة سعيدة. فعلى الرغم من الفساد الذي اكتشّف خلال التدقيق الاجتماعي، إلّا أن ذلك سنح للعضو استعراض الشفافية التي تميّز بها خلال الحملة، وبالفعل نجح الأمر. فقد فاز في انتخابات عام 2007 في حين خسرت غالبية أعضاء البرلمان السابقين مقاعدتهم. وفيما كان ممثلاً لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان يراقبون عملية فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية، أحبرهم مسؤول في الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية بأنّ ما لا يقلّ عن 40 في المئة من الأصوات التي حصل عليها عضو البرلمان تُعزى إلى تعاونه في التدقيق الاجتماعي.⁵⁵

الشباب يقولون "كفى!" لإساءة الرئيس لاستعمال السلطة: اليوسنة والهرسك

إنّ دوستا! والتي تعني كفى! باللغة العربية هي حركة مقاومة شبابية غير عنيفة ظهرت في عام 2006 بعدما قرر أفراد إحدى مجموعات الدردشة الصغيرة على شبكة الإنترنت اللقاء شخصياً عوضاً عن الاكتفاء بالحديث عن السياسة والمشاكل التي عصفت باليوسنة والهرسك في فترة ما بعد الحرب.⁵⁶ وعلى غرار حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» في المكسيك، تميّزت الأهداف العامة لحركة دوستا بكونها تحويلية، إذ تسعى الحركة إلى "تعزيز المساءلة ومسؤولية الحكومة أمام الشعب وتحفيز المشاركة المدنية

لجميع المواطنين البوسنيين بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو الإثني، حسبما أفاد داركو براكان «Darko Brkan»، أحد مؤسسي الحركة.⁵⁷ وبالتزامن مع ذلك، حدّد الشباب ثلاث مشاكل أساسية لا بدّ من معالجتها، وهي: المواطنين السليبيين، والفساد والجريمة في الحكومة، والكرهية الإثنية التي تذكّنها تكتيكات الخوف السياسي.⁵⁸ وتوسّعي دوستا! إلى أن تكون حركة غير رسمية ومستقلة بالإضافة لأن تكون ذات "عقلية متحررة" - كما وصفها براكان «Darko Brkan». ⁵⁹ في بادئ الأمر، أراد الشباب ببساطة الاحتجاج والتعبير عن مخاوفهم. وفي آذار/مارس 2006، نظّموا تظاهرة ضد قرار رفع أسعار الكهرباء الذي إتّخذته لجنة تنظيم قطاع الطاقة. وقد تجمّع حوالي 600 شخص - تجاوزت أعمار معظمهم الخمسين عامًا- واعتُبر الحشد المدني آنذاك الأكبر فيما شهدته البلاد في أوقات السلم، الأمر الذي شكّل مفاجأة سارة بالنسبة إلى الشباب. وحظي هذا الحدث الجديد بتغطية إعلامية واسعة، غير أنّه لم يلقَ أيّ ردّ من المسؤولين. مع ذلك، أكّد الدعم الشعبي للتعبة بأنّه رغم تنوع مظالم أطيافه إلّا أنّهم يتشاطرون شعورًا عامًا بالاستياء إزاء كيفية إدارة الحكومة للبلاد.⁶⁰ وفهمت حركة دوستا! بأنّها أشعلت شرارة معارضة صغيرة.

وفي الأعوام التالية، أصبحت الحركة الشبابية مرادفة للتنظيم على مستوى القواعد الشعبية، والنشاط المدني، وتجاوزت الانقسامات الإثنية والدينية مستخدمةً مجموعة متنوعة من التكتيكات غير العنيفة، على غرار تنظيم مسيرات صامتة ضد الفساد، وإعداد ووتقدم عرائض مطالبة باستقالة المسؤولين المحليين غير الشرفاء، وفرض حصار غير عنيف على سرايفو احتجاجًا على وحشية الشرطة، وتنظيم أنشطة ثقافية، وتقديم خدمات اجتماعية بديلة. وبحلول عام 2010، غدت الحركة معروفة في أوساط الشعب، وأصحاب السلطة، ووسائل الإعلام. واعتبارًا من آب/أغسطس 2012، كان لدى الحركة خمسة فروع ناشطة. وما لا يقلّ أهمية عن ذلك هو ما أشار إليه براكان «Darko Brkan» أنّ منظّمات جديدة انبثقت عن هذه الفروع وباتت ناشطة في غالبية أرجاء البلاد وعبر الانقسامات الإثنية.⁶¹ ويتولّى فرع التنسيق ومقرّه سرايفو مسؤولية قيادة الرؤية العامة، والاستراتيجية، والتخطيط، غير أنّ كلّ فرع يعمل باستقلال، في حين تُتخذ القرارات بالتوافق. وقد تطوّرت هذه الهيكلية مع مرور الوقت بالتحريّة والخطأ. ولا تمتلك الحركة أيّ موازنة تشغيلية، أو موظفين بأجر، أو تنظيم رسمي، إذ إنّ متطوعيها هم من يتولّون قيادتها وتمويلها بالكامل.

من المجرّد إلى الملموس:

صفقة شقّة الوزراء المشبوهة

في أوائل عام 2008، ارتأت حركة دوستا! ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة بغية التصدي للفساد المستشري. وعلى غرار مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم، وحركة تكفي حركة ديميموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» (في المكسيك)، وحركة الركيزة الخامسة «5TH Pillar» (في الهند) المذكورة أعلاه، وجد الناشطون أنفسهم أمام تحدّي يبدو وكأنّما لا يُمكن التغلب عليه. لذا شرعوا في تدبير كيفية التأثير على أمر بهذه الضخامة، من أين عساهم يبدأون؟ أو ما الذي ينبغي عمله؟ في المحصلة خصلوا إلى نتيجة مفادها ضرورة ربط الفساد بالإساءة الملموسة لاستعمال (السلطة)، والجعل من إحدى الشخصيات العامة عبءة ومثالاً [على الفساد] بدلاً من شكل محدّد من الفساد أو مؤسسة بعينها. وعندما سُئل براكان «Darko Brkan» حول السبب وراء ذلك، أجاب، "لقد استهفنا الأفراد لأنّ مساءلة المؤسسات البوسنية مسألة في غاية الصعوبة. فضلًا عن ذلك، إنّ اختصاصات الحكومة يشوبها الغموض، فهناك مستويات كثيرة ضمن الحكومة، ومن السهل بالنسبة إلى [أصحاب السلطة] المجادلة في بعض الأمور، أو عرقلة صدور القرارات، أو التملص من المسؤولية بالإدعاء أنّها لا تقع على عاتقهم."⁶² وعليه قررت القيادة المركزية للحركة التركيز على رئيس وزراء اتحاد البوسنة والهرسك نينزاد برانكوفيتش «Nedžad Branković»، الذي أكّد براكان «Darko Brkan» بأنّه اكتسب سمعة سيئة لارتكابه مخالفات خلال الفترة السابقة وحتى عام 1994 عندما شغل منصب مدير عام شركة سكك حديد البوسنة والهرسك. ويفيد براكان، "لقد ربطناه - أي برانكوفيتش «Nedžad Branković» - بالنظام [الفاقد] برقته". وبالمثل، أدرك الناشطون الشباب بأنه إذا كانت مساءلة أحد كبار الرعّماء الحكوميين في البوسنة عن الفساد ممكنة، فإنّ من شأن النجاح أن يؤثّر على فساد أصحاب السلطة، ويشجّع المواطنين على مواصلة النضال.

هذا وقد أرحأ الناشطون الحملة في بادئ الأمر كي يعالجوا مسألة تدهور ظروف السلامة الشخصية في سرايفو التي تجسّدت من خلال جريمة قتل مراهق واللامبالاة الشديدة التي أبداهها رئيس وزراء كانتون سرايفو سمير سيلاجديتش «Samir Silajdžić» ورئيسة بلدية سرايفو سميحة بوروفاك «Semih Borovac» تجاه الجريمة. وبعد أشهر من التعبة المدنية احتجّ آلاف الأشخاص أسبوعيًا للمطالبة باستقالة كلّ من سيلاجديتش وبوروفاك «Samir Silajdžić & Semih Borovac»، لتسجل الحركة انتصارًا آخر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2008، خسرت بوروفاك «Semih Borovac» في الانتخابات، كما خسرت حزبا الأغلبية في البرلمان، حسبما أفاد براكان «Darko Brkan». وأجبر سيلاجديتش «Samir Silajdžić» على الاستقالة من منصبه بعدما مُنيّ حزبه بهزيمة ساحقة في الانتخابات المحلية لم يتعاف منها قط حتى استحال إلى حزب معارض صغير.

وخلال الربع الأخير من عام 2008، حوّل الشباب أنظارهم مرّة أخرى نحو رئيس الوزراء متدبرين اللازم القيام به في هذا الصدد. في مطلع عام 2009، كشفت الحركة لمجموعة من فضائح فساد للجمهور وحاولت إشراك المواطنين ووسائل الإعلام بلا جدوى. يستذكر براكان «Darko Brkan»، "أسيء استخدام مبالغ طائلة من المال، غير أنّ الأشخاص العاديين لم يتمكّنوا من تبصر أهمية ذلك بالنسبة، إذ اعتاد الشعب العيش مع النظام الفاسد، واضطررنا إلى إيجاد طريقة ما كي يروا خطورة الفساد وينخرطوا في صفوف الحركة." وركّز الشباب على حادثة كان لها صدى لدى القواعد الشعبية، ففي عام 2000، بينما كان برانكوفيتش «Nedžad Branković» يشغل سدة إدارة شركة/نرغو/انفست «Energoinvest»، استحوذ، في وقت قياسي، على شقّة كبيرة وفتحها من الحكومة في أحد شوارع سرايفو الأكثر حصرية مقابل 500 دولار أميركي فقط!⁶³ وكان لهذه الصفقة الخفيّة وقع الصفع في أوساط المواطنين فقد كانت العائلات ما تزال تعاني الأمرين آنذاك من أجل إيجاد مسكن واستعادة ممتلكاتها، إذ باتت عمليات شراء المنازل معقّدة جرّاء الرشاوى والإجراءات البيروقراطية الخانقة. يروي براكان «Darko Brkan» ما حدث قائلاً: "تمكّن الناس من استيعاب الصفقة المشبوهة، فقد كانت أمرًا ملموسًا، بمس الجميع، فالكل يريد [شقّة]"، مضيقًا أنّ هذه العملية أدّت إلى "ربط الناس بالقضية".

هذا وقد كشف مقال وتقرير لم يتّلع عليهما كثيرون -صدرتا عن مركز الصحافة الاستقصائية عام 2007- عن الصفقة الغامضة، إذ اشترت الحكومة وشركة مملوكة للدولة المسكن بتكلفة كبيرة مُجّدت لدفعي الضرائب، ثم نقلت إلى قائمة "فائض الشقق" التي استُحدثت بعد الحرب لصالح اللاجئين، ثمّ قامت بخصخصتها. وفي مرحلة تالية، حصل برانكوفيتش «Nedžad Branković» على المسكن بواسطة إيصالات متدنية الثمن، علمًا بأنّ هذه العملية تمّت في بضعة أيام.⁶⁴ ومن الناحية التقنية، تميّزت كلّ خطوة من خطوات هذه العملية

الشائنة بقانونيتها لكنها لم تكن لتحدث من دون إساءة الاستعمال الصارخ للسلمة. في عام 2008، بدأت القصة تطفو على السطح إبان إصدار فرقة دوبوزا كولكتيف «Dubioza kolektiv» البديلة الشعبية أغنية وشريطاً مصوراً بعنوان سوتي تريبي «Šuti i trpi» (أي احرس وحد). وعرضت الأغنية لقطات أعيد ربطها من مقابلة أجراها مركز الصحافة الاستقصائية مع رئيس الوزراء زعم فيها أنه لا يستطيع أن يتذكر كيف اشترى الشقة غير أنه "تمّ شراؤها بشكل قانوني".⁶⁵ وما أن تلقفت الحركة الشبابية غير العنيفة المسألة حتى غدت قضية سياسية أدت في نهاية المطاف إلى تفويض سلطة رئيس الوزراء واكتساح ما تبقى من الدعم الذي كان يحظى به من داخل صفوف حزب العمل الديمقراطي المنتمي إليه.

فرض تكلفة مقابل الشقة الذهبية الثمن

اتخذت القيادة المركزية للحركة قرارات استراتيجية بشأن التوقيت، والتكتيكات، والاتصالات عند التخطيط للحملة. قرّرت أولاً إطلاق المبادرة في كانون الثاني/يناير 2009 لعدة أسباب. فبحسب براكان «Darko Brkan»، انتهت الانتخابات المحلية لعام 2008، والتي أسفرت عن خسارة الأحزاب الحاكمة الفاسدة وبتزامن هذا التوقيت مع انتهاء النصف الأول من ولاية برانكوفيتش «Nedžad Branković» الذي بدأ يخسر الدعم من بعض الأطراف في حزبه. وقال براكان «Darko Brkan» في هذا السياق، "حاولنا استخدام التوقيت لصالحنا." ثانياً، عقدت حركة دوستا! عزماً استراتيجياً لنقل النضال من الشارع والخرائط في المقاومة الرقمية من أجل الإمساك برئيس الوزراء والسلطات على حين غرة. وصرّح براكان «Darko Brkan» في هذا المقاب،⁶⁶ "كانت أولى الحملات التي نُظِّمَت بالكامل على شبكة الإنترنت في البوسنة والهرسك، الأمر الذي فاجأ الحكومة تماماً لأنها كانت قد اعتادت عام 2009، عند انطلاق الحملة، على الاحتجاجات التي نظمتها حركة دوستا واستعدت لها." أما السبب الثالث لإطلاق المبادرة فتمثّل في زيادة المشاركة -أي الأعداد- وبالتالي تعزيز سلطة الشعب. وفسّر براكان «Darko Brkan» ذلك بالقول: "إنك تحتاج إلى تنظيم تحركات أخرى للذين يدعمونك لكنهم لا يشاركون بالضرورة في التحركات التي تُنظَّم في الشوارع." في مرحلة ما، خلال الساعات الأولى من 10 كانون الثاني/يناير 2009، ظهرت كتابات ورسومات غرافيتي على جدران المبنى الذي تقع فيه شقة برانكوفيتش «Nedžad Branković» جاء فيها: "أعد الشقة، أيها اللص!" جعل هذا التحديّ المدنيّ رئيس الوزراء يرغي ويبيد معلناً إصراره على اتّخاذ قوات إنفاذ القانون إجراءً سريعاً أسفر عن تحقيقات واعتقالات، وتسيير دوريات في كافة أنحاء سرايفو، واستدعاء الشرطة لحماية المبنى.⁶⁷ فضلاً عن ذلك، دعا رئيس الوزراء القضاء إلى اتّخاذ إجراءات قانونية سريعة بحق الجنّة، كما طلب من البرلمان فتح تحقيق في المسألة.⁶⁸ وقال براكان «Darko Brkan» إنّ رئيس الوزراء وحده أصبح الاتهام نحو حركة دوستا! بإزعاجه ومضايقته، الأمر الذي مثّل هدفة بالنسبة إلى الحركة. إذ أثمر ردّ فعل رئيس الوزراء المتشدّد بنتائج عكسية على نحو مذهل، معطياً الحملة جرعة من الزخم،⁶⁹ إذ لم تسمع البوسنة والهرسك بأسرها بخبر رسومات وكتابات الغرافيتي فحسب، بل بُثّ خبر الاستحواد المشبوه على الشقة في طول البلاد وعرضها، مثبِّراً معه سخطاً واسع النطاق. بدورها غطّت وسائل الإعلام التابعة للطبقة الحاكمة - التي لا تشتهر بشكل خاصّ بانتقادها ولوم أصحاب السلطة المرتشين - التحرك، ووصفت ردّ رئيس الوزراء بالمتعجرف.⁷⁰ فما كان من الشباب إلا أن تلقفوا الفرصة؛⁷¹ لتعبئة الشعب في اتّحاد البوسنة والهرسك من خلال الاستعانة بالتكتيكات المبتكرة والفكاهية وذات المحاضر المتدنية التي توحدت تحت لواء مطلب واحد ألا وهو استقالة برانكوفيتش «Nedžad Branković».

التكتيكات الابتكارية

أنشأ الناشطون الواسعوا الخيلة مجموعة على موقع فيسبوك عُرفت باسم "أنا من كتب كتابات الغرافيتي" لخلق معضلة لجهات إنفاذ القانون، ففي غضون يومين، انضمّ أكثر من 7 آلاف شخص إلى المجموعة، ونشر كلٌّ منهم صورة بجانب اسمه/اسمها.⁷² وكان عدد المشتركين في المجموعة هائلاً بالنسبة إلى بلد صغير كالبوسنة والهرسك. تمّ شجعت المجموعة التي أنشئت على موقع فيسبوك المواطنين على إغراق مراكز الشرطة بالمكالمات الهاتفية والرسائل عبر البريد الإلكتروني التي يقول كلٌّ منهم فيها "اعتقلوني، فأنا من كتب كتابات الغرافيتي"⁷³ بالفعل تلقت السلطات ما يزيد عن 4 آلاف رسالة عبر البريد الإلكتروني فقط.⁷⁴ وبالتالي، باتت السلطات أمام موقف مخرج نتيجته هي الخسارة في جميع الأحوال، فيما كسبت الحركة الدعاية وحشد القواعد الشعبية. وفي الوقت نفسه، كان آلاف الأعضاء من المواطنين يتواصلون ويتشاركون ويتداولون الأفكار من خلال موقع فيسبوك. وكان من شأن القواعد الشعبية الرقمية أن أفضت إلى تحرك مُعضل جديد تمثّل في اللوحات الإعلامية. وبمباركة حركة دوستا!، جمع بعض المشتركين على موقع فيسبوك التبرعات، حيث قال براكان «Darko Brkan»، "فكرنا فيما يمكن أن نستأجره بواسطة الأموال (التي جمعناها)، وأعطتنا الشركة أربع لوحات إعلامية إضافية لأنهم أحتونا!" وبتاريخ 24 كانون الثاني/يناير، رُوّجت عشر لوحات إعلامية نُصبت في مواقع بارزة جداً في مختلف أنحاء سرايفو "الشقة بسعر 920 ماركا بوسنياً قابلاً للتحويل! تملك عقاراً وفقاً للقانون!"⁷⁵ وفي غضون ثماني وأربعين ساعة أمرت حكومة الكانتون بدم أغلبية اللوحات الإعلامية على وجه السرعة زاعمةً أنها غير قانونية وأنه سبق وأن وُضعت علامات عليها لإزالتها خلال تموز/يوليو الماضي بالرغم من أنّ براكان «Darko Brkan» أفاد بأنها نُصبت منذ أعوام عديدة.⁷⁶ وشهدت الجهود التي بذلتها السلطات لتكتميم أفواه المعارضة انتعاشاً كما هو شائع مع التحركات المثيرة للمعضلات. وبحسب براكان، "غطّت جميع وسائل الإعلام -حتى وسائل الإعلام العالمية- الحدث، نى لحق العار بالحكومة بالكامل."⁷⁷

وفي الوقت نفسه تقريباً، أضافت الحركة تحركاً مُعضل آخر إلى ترسانتها، ألا وهو الملابس، إذ ورّج أعضاء الحركة -من خلال فروعها- حوالى ألفي قميص رُتبت بعبارة "أنا من كتب كتابات الغرافيتي" لاقط هذه القمصان رواجاً كبيراً إلى درجة أنّ المواطنين صمّموا قمصاناً خاصة بهم، فيما ظهرت شخصيات مشهورة وهي تردي هذه الأقمصة على شاشات التلفاز مثل قائد فرقة دوبوزا كولكتيف «Dubioza kolektiv». يستذكر براكان «Darko Brkan» هذه الأحداث قائلاً، "يمكنك أن ترى الناس وهم يرتدون القمصان في الشوارع". إضافة لذلك ورّج الناشطون حوالى ألفي شارة و25 ألف ملصق حملت كلها الرسالة نفسها.

وما أن انطلقت المبادرة المدنية، حتى بدأ الناشطون في السعي للبلوغ بالتغطية الإعلامية إلى ذروتها من أجل الوصول إلى الناس غير النشيطين رقمياً وإشراكهم وتكثيف الضغوط الاجتماعية. ولخصّ براكان «Darko Brkan» ذلك بالقول، "ما أن انطلقت [الحملة]، وضعنا استراتيجية للتواصل حدّدت وسائل الإعلام التي يتعيّن علينا الاتصال بها وكيفية استخدام شبكة الإنترنت. ووضعنا خطة كي نكون متواجدين بأكثر قدر ممكن ونلقت انتباه [وسائل الإعلام] للتركيز على رسومات وكتابات الغرافيتي والقمصان. علاوةً على ذلك، وضعنا خطة تواصل خاصة بالمجموعات [المدنية] في الميدان والحلفاء المحتملين الذين يمكنهم دعمنا." وكانت الرسائل الرئيسية لحركة دوستا! كالتالي: رئيس الوزراء فاسد ويسيء استخدام منصبه؛ لذا عليه

الاستقالة وإعادة الشّقة، بالإضافة لرسالة "أنا من كتب كتابات الغرافيتي" ووفق براكان «Darko Brkan»، فإن الرسالة الأخيرة "كانت الأكثر أهمية من حيث إشراك الجمهور" فقد كانت هذه الرسالة قصيرة، وبسيطة، وشاملة في آن. فببساطتها تشير لاحتمالية كتابة أي بوسني لكتابات الغرافيتي مما أكسب السخبط سمة هوية جماعية.

النتائج

نتيجة التعبئة المدنية، لم يبقَ لبرانكوفيتش «Nedžad Branković» سوى قلة من المناصرين داخل حزبه. وأعرب أعضاء الحزب عن قلقهم إزاء تأثير برانكوفيتش السلبي على الانتخابات المرتقبة في تشرين الأول/أكتوبر 2010، إذ أقدم هؤلاء الأعضاء على تغيير ولائهم، وفق مصطلحات المقاومة المدنية. وعليه، طُلب من برانكوفيتش «Nedžad Branković» الاستقالة من منصبه خلال مؤتمر حزب العمل الديمقراطي الذي عُقد في أيار/مايو 2009، وامتثل لهذا الطلب بعد مرور شهر وبالفعل استقال قبل سنة ونصف من نهاية ولايته. وفي الوقت نفسه، وخلال نيسان/أبريل من ذلك العام، أتم رئيس الوزراء ورئيس الوزراء السابق أدهم بيچاكيتش «Edhem Bičakčić»، الذي وقّع على عملية الاحتيال المرتبطة بكيفية شراء الشّقة عندما كان ما يزال في منصبه، باستغلال الوظيفة وإساءة استعمال السلطة.⁷⁸ ومثلاً أمام المحكمة المحلية في سرايفو، إلا أنه تمّت تبرئتهما عام 2010 بحجة أنّ عملية الشراء تمّت "طبقاً للقانون"، حسبما أوضح براكان «Darko Brkan» الذي أضاف أيضاً أن "القانون وُضع من أجل الناس كي يشترخوا الشقق المملوكة للدولة التي سبق لهم أن سكنوا فيها، وليس من أجل الحكومة كي تجعل شقة ما "عامّة" من خلال شرائها نقدًا من فرد ما ومن ثمّ "بيعها" لرئيس الوزراء مقابل 1 في المئة من قيمتها بعد أيام قليلة." هذا ولا يعترض بركان على الحكم، غير أنّه يعتبره مثلاً على العيوب التي تشوب النظام القضائي التي تجعله عرضة لإساءة استعمال من جانب أصحاب السلطة. يفيد براكان في هذا السياق، "كان القضاة محقّقين في أنّ عملية شراء الشّقة تمّت طبقاً للقانون"، الحقيقة الأهم أنه ومع إمكانية القيام بهذا الأمر بهذه الطريقة وبأنّ الرجل الذي يمتلك كلّ شيء استعان بهذا الثغرات للحصول على الشّقة إلا أنه أجبر على الاستقالة في نهاية المطاف.

كذلك حققت حملة دوستا! نتيجتين أقلّ وضوحاً لكن لا تقلّ أهمية عمّا سبق. فبالنسبة إلى براكان «Darko Brkan»، تمكّنت الحملة أولاً من تعزيز مصداقية الحركة والعضوية فيها، وبالتالي رفع عدد المتسببين إليها، وتحسين استدامتها. ثانياً، غيّرت المقاومة المدنية طبيعة العلاقة وموازن القوى بين الحكومة والسياسيين من جهة والنطاق المدني من جهة أخرى. وفسّر الناشط الشاب ذلك بما يلي:

أنشأت الحملة روابط مختلفة بين المجتمع المدني والمواطنين، وبين المجتمع المدني والساسة، وبين المواطنين والنظام السياسي. ومتى تحقّقون أمراً ماثلاً، يفضي ذلك إلى استحداث مجموعة جديدة من القواعد في النظام السياسي. ومن خلال التأثير على النظام السياسي والفيكليات الأساسية في عملية صنع القرار [الخاصة بأصحاب السلطة]، يتمتّع المجتمع المدني والمواطنون سلطة أكبر في المجتمع.

في الختام، لم تتغير العلاقات فحسب، بل أنشأت الحملة صلة جديدة من القاعدة إلى القمّة بين أصحاب السلطة والشعب تميّز باختلافها نوعياً عن الانتخابات، التي تمثّل الوسيلة التقليدية التي يمارس الناس من خلالها السلطة ويكتسبون قدرتهم على المساواة. خلص براكان «Darko Brkan» إلى أنه "يتعيّن عليهم أخذ هذا الأمر في الحسبان عند صنع القرار." وسرعان ما تجلّى مثال بارز على هذه الدينامية المتغيرة، فبعد يومين من استلام رئيس الوزراء الجديد مصطفى موجرينوفيتش «Mustafa Mujezinović» مهامه، حضر إلى احتجاج نظّمته حركة دوستا! - كما ذكر براكان كي "يتحدّث معنا ويحاول تلبية مطالبنا." ودعا رئيس الوزراء على الفور حركة دوستا! إلى الانضمام إليه والمشاركة في برنامج متلفز لمناقشة ولايته، وعليه اختير عضو الحركة ديمير ماموتشيهايتش «Demir Mahmutćehajić» من الشارع للتوجه مع رئيس الوزراء إلى المحطّة التلفزيونية.

تغيير المواطنين من أجل تغيير في المكسيك

في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2008، شعرت مجموعة مؤلّفة من عشرة أصدقاء بأنّه لم يُعد بإمكانهم تجاهل الواقع المرير بينما "تمضي المكسيك في الاتجاه الخطأ" (México no va bien)، حسبما أفادت مايتي أزويلا «Maite Azuela»، وهي إحدى مؤسسي حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos».⁷⁹ وكان العنف المرتبط بالمخدرات يودي بحياة الآلاف من المدنيين في أعقاب ما سُمّي بالحرب على المخدرات التي شهتها الرئيس فيلبي كالديرون «Felipe Calderon». وكانت الأزمة المالية العالمية قد تسببت بتراجع اقتصادي كبير اعتُبر الأسوأ منذ ثلاثينات القرن العشرين. أما أخيراً وليس آخراً، فاستشرى فساد أصحاب السلطة وإفلاتهم من العقاب.⁸⁰ على سبيل المثال، أظهرت بعض الدراسات الاستقصائية أنّ الأسر المعيشية المنخفضة الدخل تنفق 33 في المئة من دخلها الشهري على الرشاوى.⁸¹ مما جعل المجموعة تتيقن الحاجة للحركة لإنقاذ الوطن الغالي، وبأنّه لا يمكنها القيام بذلك إلاّ بكتف المواطنين الذين يشاطرونها قلقها. ومن أجل قياس مدى الاهتمام بتحريك مدني، أطلقت المجموعة دردشةً على الموقع الإلكتروني لصحيفة *El Universal*، التي تُعتبر من بين الصحف الأكثر تأثيراً وقراءة في البلاد. وشارك 6 آلاف شخص في هذه الدردشة، ما أثار دهشة المجموعة. تستذكر أزويلا «Maite Azuela» هذه الأحداث، "علمنا أنّ الناس أرادوا الانضمام [إلى الحملة]، والقيام بخطوة ما، لكنهم لم يعرفوا كيف يبدأون."

عمل أعضاء المجموعة على اختبار اسم مثير للجدل للحركة، اسماً وجب عليه أن يجمع بين الاستفزاز، والظرافة، والجد، والشمول، هكذا وقع الاختيار على ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos». وفي حين أنّ الترجمة الحرفية للاسم هي "لنكف عن التصرف بحمارة أو لنكف عن التصرف بخسة"، أتضح أنّ المعنى الفعلي هو "لنتوقف عن خداع أنفسنا". وأشارت أزويلا «Maite Azuela» إلى أنّ اسم الحركة يشكّل بحدّ ذاته "دعوة إلى التحرك" وتحمل المسؤولية الجماعية عن الوضع القائم في المكسيك، ذلك أنّ كلمة بينديجوس Pendejos استُخدمت بصيغة تشير إلى المتكلم والجمع في الوقت نفسه. وأكدت أزويلا «Maite Azuela» أنّه "لمّة نزعة في المكسيك لإلقاء اللوم على الحكومة، إلا أنّنا قلنا إنّنا نحن المواطنين لا نقوم بالعمل الذي يقع على عاتقنا لمكافحة الفساد وتحسين وضع بلادنا"، مضيفةً أنّ "ما تحتاجه المكسيك هو بدء المواطنين بتنظيم أنفسهم وأمورهم."

يبحث المجموعة في معالم وثوابت الحركة الناشئة على وجه السرعة، وتمثّلت الرؤية التي اعتمدها هذه الحركة في إعادة المكسيك إلى المسار الصحيح سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً. أما رسالتها فنصّت على "إحداث تغيير فعال في الطريقة التي يفهم ويدرك الناس فيها معنى مواطنهم. فكوننا مواطنين لا يعني أن نمارس وحسب، بل يعني أيضاً تحمّل مسؤولياتنا."⁸² وتشمل

هذه الرؤية التغلّب على حالة اللامبالاة التي تعترى الشعب وتوجيه تطلّعات المواطنين للتغيير إلى تحرك منظم. " أما بالنسبة إلى الأهداف العامة التي تسعى الحركة إلى إحرازها، فتجسدت بما يلي:

- استحداث مبادرات مدنية رامية لتحفيز التغيير في حياة المواطنين اليومية؛
- كسر نموذج التواطؤ الثقافي كي يرفض المجتمع الفساد، واللامبالاة، وانعدام المسؤولية؛
- توجيه شعور [المواطنين] بالغضب إزاء الكسب غير المشروع والإفلات من العقاب عبر تمكينهم من تحمّل مسؤولياتهم لمساءلة أصحاب السلطة وضمان استخدام الخدمات والموارد والموازنات العامة استخداماً نزيهاً، وشفافاً، وفعالاً من أجل الصالح العام بدلاً من مصلحة أصحاب السلطة؛
- دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز مسؤولية المواطنين.

بعدما أثارت المجموعة الاهتمام من خلال الدردشة على الموقع الإلكتروني للصحيفة، أطلقت صفحة على موقع الفيسبوك سخلت ازدياداً سريعاً في عدد الأصدقاء الذين انضموا إليها حتى وصل عددهم 4 آلاف. تستذكر أزويلا «Maite Azuela» هذه الأحداث قائلة: "اعتقدنا أنّ الناس سيشكلون تلقائياً مجموعات أصغر على موقع فيسبوك في مختلف أنحاء البلاد ويطلقون حملات خاصة بهم، غير أنّ الناس هنا ينتظرون أن يملي عليهم أحدهم أفعالهم. إنّه مجتمع تسوده الثقافة الأبوية بعد عقود من الحكم غير الديمقراطي". وبالتالي، أدركت المجموعة الأصلية المؤلفة من عشرة أصدقاء أنّ المواعظ والنصائح النظرية، التي أطلقت أزويلا عليها اسم "الخطاب الجميل"، لن تكون وحدها وبحدّها ذاتها كافية لتحفيز المواطنين؛ لذا، تعيّن على حركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» الاضطلاع بدور المحفّز على التحرك. وعليه، قرّرت المجموعة التركيز على المشرّعين في الكونغرس المكسيكي، الذين يُنظر إليهم عمومًا على أنّهم يشغلون مناصبهم خدمةً لأحزابهم السياسية، ومصالحهم الخاصة، وأجنداتهم الشخصية عوضًا عن خدمة الشعب.⁸³ هذا وحدّدت المجموعة مسألة لن تثير غضب الجمهور فحسب، بل ترمز إلى الفساد والإفلات من العقاب الراسخين في النظام السياسي، وهي علاوات عيد الميلاد. فقد جرت العادة في المكسيك أن يحصل الموظفون على علاوة إجازة تعادل راتب شهر واحد وتخضع لضرائب الدخل. كما يستفيد النواب (أي أعضاء الكونغرس) المكسيكيون من هذه الميزة، إلا أنّهم يسيئون استعمال سلطتهم لاسترداد الضريبة دون علم العشب. وبعد العلاوة التي تمّ صرفها في عام 2008، لم يعمد سوى 4 نواب من أصل 500 إلى إعادة المبلغ المسترد إلى الخزينة. في المقام الأول، نظرت القيادة المركزية لحركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» في قانون "الشفافية والحصول على المعلومات" لترى ما إذا كان ممكنًا استخدامه، إلا أنّ ذلك لم يكن مناسبًا. ثمّ قام أحد الحامين في المجموعة بدراسة الدستور المكسيكي، واكتشف أنّه للمواطنين الحقّ في تقديم التماس إلى الدولة. وبحسب أزويلا «Maite Azuela»، فإنّ السلطات العامة ليست ملزمة بالردّ [على الالتماس] في غضون ثلاثة أشهر فحسب، بل يتعيّن عليها أيضًا التصدّي للأفعال غير المشروعة المزعومة أو إنزال العقوبات. وخلص الحامي إلى نتيجة مفادها أنّ المبالغ التي استردّها النواب غير قانونية، وأنّ الحركة تستند في تحركها إلى قانون التماسات المواطنين.

جس النضج

خلال كانون الأول/ديسمبر 2008، أعدّت المجموعة الأساسية خطط حملتها الأولى التي أطلقت عليها اسم "عملية ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس 001". وكان الهدف من الحملة وقف استرداد ضريبة علاوة عيد الميلاد من خلال الجمع ما بين التداير (القانونية) المؤسساتية والضغوط من خارج نطاق المؤسسات (أي بإعمال سلطة الشعب). وبالإضافة إلى التداير القانونية التي تمّ اتخاذها من خلال الاستعانة بقانون التماسات المواطنين خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير لعام 2009، نظّمت الحركة حملة التماس للمواطنين ذات شعار جذاب وفكاهي استند إلى العبارة العامية "Diputados coludos, ciu- dadanos rabones" (النواب ذوي ذيول طويلة، والمواطنين ذوي ذيول قصيرة) التي تعني أنّه "فيما يستحوذ النواب على الأموال العامة، يخسر المواطنون هذه الأموال". وفضلاً عن استخدام موقع الفيسبوك، وموقع الحركة الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، نظّمت ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس حملات ميدانية لجمع التوقيعات في مدينة مكسيكو، في الوقت الذي نظّم فيه الأعضاء على الفيسبوك في مدن غوادالاخارا، وخاليسكو، وميريدا، وواهাকা، وبويبلا، وكيريتارو، وتوكستلا، ويوكاتان، تحركاتهم الخاصة بهم. هذا وزوّدت القيادة المركزية هؤلاء المشتركين بعريضة من صفحة واحدة ومبادئ توجيهية بشأن جمع التوقيعات "ولغة المواطنين" لشرح الحملة، على حدّ قول أزويلا «Maite Azuela». واتخذ الناشطون قرارًا استراتيجيًا قضى بالجمع ما بين المقاومة الرقمية والميدانية. أوّلًا، أرادت المقاومة لفت انتباه وسائل الإعلام التقليدية من أجل توسيع نطاق الحوار العام والحصول على المزيد من الدعم. ثانيًا، كما تقول أزويلا «Maite Azuela» "أردنا أن نخرج عن إطار الفيسبوك لكي نكتشف ما إذا كان الناس يريدون القيام بما هو أكثر من نقرة." بالجملة، جمعت حركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» ما مجموعه 4 آلاف توقيع خطي وإلكتروني، وبالفعل قدّمت العريضة إلى الكونغرس.

أما الخطوة التالية فتمثلت في تكتيف الضغط المدني. وما أن حان الوقت، حتى بدأت وسائل الإعلام بملاحظة ما يحصل، وبالفعل أجرى فريق حركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» مقابلات إذاعية وصحفية. وأضاف الفريق عنصر ضغط دولي [إلى الحملة] من خلال كتابة مقالة لنشرها على الموقع الإلكتروني لصحيفة الباييس «El Pais» اليومية ذات النفوذ الكبير والأكثر تداولًا في إسبانيا. وأعدّ الناشطون دليلًا على شبكة الإنترنت للمواطنين بشأن كيفية إرسال الرسائل الإلكترونية للمشرّعين والاتصال بهم بخصوص استرداد ضريبة علاوة عيد الميلاد، حيث جرى تعميم الدليل من خلال الفيسبوك، وموقع الحركة الإلكتروني، وعبر وسائل الإعلام. ولم يردّ أيّ عضو من أعضاء الكونغرس على الرسائل الإلكترونية المئة والخمسين والمكالمات الهاتفية الثلاثين.

على الرغم من الجهود التي بُذلت خلف الكواليس لإحباط العريضة والمماطلة في عملية التحقيق، أحرزت حركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» ما وصفته أزويلا «Maite Azuela» "بانتصار أكبر". ففي أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2009، أوقف الأعضاء الجدد للمجلس التشريعي الحادي والستين (2009-2012) إعادة الضريبة المقتطعة من علاوة عيد الميلاد لأنفسهم. وأكدت أزويلا تعليقًا على ذلك: "لقد كان ذلك أكثر أهمية من إحراز انتصار قانوني

⁸⁴ لأننا غيّرنا الممارسة الفاسدة."

حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» في أوجها

في ظلّ تقدّم عملية ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس 001، انضمت الحركة الناشئة إلى جمعية المواطنين الوطنية، وهي ائتلاف من سبعين منظمة مدنية – ودعا الائتلاف الناحيين إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كان من المزمع إجراؤها في 5 تموز/يوليو 2009 من خلال تقديم أوراق اقتراع بيضاء. وكان الهدف من هذه الخطوة وقف التعاون مع النظام السياسي الذي اعتبرت كافة الأحزاب المنضوية تحت لوائه فاسدة. ونتيجة لذلك، تم إلغاء 5 في المئة من أوراق الاقتراع، حسبما أفادت أزويلا «Maite Azuela». ويعتد هذه الحملة برسالة مفادها أنّ عددًا كبيرًا من المواطنين غير راضين عن الأحزاب السياسية، ولم يعودوا خائفين من إعلاء الصوت بهذا الرفض. وتبين أنّ هذه التجربة كانت قيمة للغاية بالنسبة إلى حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس، إذ إنّها مكنت الحركة من اكتشاف مخاوف مشتركة، والتواصل مع الكثير من منظمات المجتمع المدني، وربما الأهم من ذلك كله هو أنّها ساعدتها على بلورة أولوياتها.

تُعرف أزويلا «Maite Azuela» الإفلات من العقاب على أنه "لا عواقب، لا مساءلة، ولا عقاب على اقتراف أفعال غير مشروعة" – وهو ما يُميز السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة وكذلك مؤسسات الدولة. وبدلاً من أن تحاول ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» معالجة المشكلة برمتها، اتخذت الحركة قراراً إستراتيجياً يصرّ تركيزها على الكونغرس لثلاثة أسباب رئيسية. تمثل أولها بخضوع الرئيس عمومًا لعمليات تدقيق أكبر بالمقارنة مع السلطة التشريعية. ثانيًا، تتخذ السلطة التشريعية القرارات المتعلقة بالموازنة وإنفاق المال العام. أما ثالثاً لأن كافة الأحزاب الرئيسية ممثلة في الكونغرس. وبالتالي، من الممكن أن يؤثر تحدي السياسيين على النظام السياسي الفاسد برتبه بدلاً من حزب واحد كما هي الحال بالنسبة إلى الرئيس. وفي الأعوام اللاحقة، ركزت الحملات التي أطلقتها الحركة على:

- تقليص موازنات القطاع العام (الحكومة) للأحزاب السياسية؛
- تمكين المواطنين من ممارسة حقهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الكونغرس والإنفاق من خلال اعتماد تكتيكات على غرار الرصد والمتابعة؛
- تغيير قانون حرية الإعلام لكي يُطبّق على الأحزاب السياسية؛
- منع الفساد السياسي؛
- مساءلة المشرعين؛
- مأسسة آليات الديمقراطية التشاركية في السلطة التشريعية، مثل الترشيحات المستقلة، والاستفتاءات الاتحادية، والتشريعات التي يتم وضعها بمبادرة المواطنين.

سمات الحركة

توفّر وسائل التواصل الاجتماعي الأدوات الضرورية لحركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» من أجل بناء الوحدة، وزيادة الوعي العام، وتعبئة المواطنين. وقد ساعد موقع الفيسبوك على إطلاق الحركة، إذ وفّر وسيلة سهلة وغير مكلفة للوصول إلى الناس، الأمر الذي اكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى الحركة الناشئة نظرًا لتعدد وصولها إلى وسائل الإعلام التقليدية. وسرعان ما أصبح موقع تويتر وسيلة لا غنى عنها للتواصل مع الجمهور ووسائل الإعلام على السواء، بما في ذلك الميزة التي تحوّل المستخدم مشاركة وتبادل تسجيلات الفيديو للتحركات غير العنيفة التي يمكن أن تزيد مشاركة المواطنين فوراً. ولطالما شكّلت الفكاهة سمة مميزة للحركة منذ تأسيسها. فمعظم الحملات التي تطلقها الحركة [تدمج أسماء جذابة، وأعمالاً مثيرة تلفت الأنظار، وتحركات غير عنيفة تتسم بالخفة والمرح، الأمر الذي غدا قراراً إستراتيجياً اتخذته الحركة في سبيل إشراك المواطنين، والتعلّب على الخوف، وتحقيق التوازن بين الرسائل القائمة فيما يخص الفساد، والإفلات من العقاب، والعنف، واليأس. يُذكر أنّ قدر كبير من الأعضاء المؤسسين للرئيسين للحركة هم من المهنيين الشباب من محام، وخبير في الإعلانات والعلاقات العامة، ومحررين، ومثقف في مجال وسائل الإعلام، وطلاب دراسات عليا وأساتذة جامعات. يلتقي الأصدقاء شهرياً في العاصمة بهدف إعداد الاستراتيجيات، والتخطيط، وتنفيذ التحركات، واتخاذ القرارات معاً. وتعمل المجموعات المحلية للحركة التي تنتشر في مناطق أخرى من البلاد على نحو شبه مستقل، حيث تطوّر المبادرات الخاصة بها، في ظل التعاون مع الأعضاء المؤسسين للحركة بشأن الحملات الوطنية.

حملات ومحطّات بارزة

اعتباراً من عام 2009، نظمت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» عدّة حملات ترمي إلى بناء تدرج لخطاب على مستوى البلاد مفادها أنّ المواطنين يتحملون مسؤولية إنقاذ المكسيك، واندرجت العملية ضمن التجريب والمحاولة والخطأ، وفيما يلي جملة من المبادرات التي نقدتها الحركة:

حملة 'فلتسقطوا الآن' «Ya Bájense»: قامت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendejos» بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2009 بتحدّي المشرعين من أجل خفض الموازنة المخصّصة للأحزاب السياسية بدلاً من خفض التمويل المخصّص للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ودعت الحركة المواطنين إلى التواصل مع المشرّع الذي يمثلهم من خلال موقعها الإلكتروني، حيث يُعُث 3 آلاف رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى المشرعين. ومرة أخرى، لم يتلقّ المواطنون أي رد. بعد ذلك، لجأ الناشطون إلى موقعي تويتر وفيسبوك لتنظيم نشاط لمدة أربع وعشرين ساعة في ميدان تيمال الاستقلال الشهير الذي يضمّ نصباً تذكاريًا في مدينة مكسيكو. وخلال النشاط، الذي أُطلق عليه اسم ضوء المواطنين، عُلق ضوء على دراجة ثابتة يُضيء عندما يضغط الناس على الدواسة. تبيد أزويلا «Maite Azuela» أنّ 200 شخص اصطقوا بانتظار دورهم لركوب الدراجة عندما انطلق النشاط. وأرسل سكان الولايات الأخرى من شتى أنحاء البلاد رسائل التضامن. وانضمّ صحفيون وعدد قليل من أعضاء الكونغرس إلى التحرك لإظهار دعمهم. وكان من شأن تغطية بعض وسائل الإعلام للنشاط ونقل الحركة للحدث عبر بث الفيديو المباشر – على موقعها الإلكتروني وعبر حسابها على تويتر – أن جذبت المئات طوال الليل. وتولّى نائب من حزب العمل الوطني اليميني-الوسطي رفع مقترح الحركة إلى الكونغرس، واستصدر حُكماً مؤقتاً ينصّ على أن تحظى الموازنة المخصّصة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية بأيّ مبلغ يتمّ اقتطاعه من

موازنة الأحزاب السياسية. وبعد مرور شهرين، رفع أحد أعضاء مجلس الشيوخ من حزب الثورة الديمقراطية اليساري-الوسطي مقترح الحركة إلى مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من هذه الجهود، صرحت أزيولا «Maite Azuela» بأنه لم يطرأ أي تغيير إذ لم يلقى التحرك دعم سائر الأحزاب السياسية.

حملة «توصيلات المواطنين» (Aventon Ciudadano): استناداً إلى إفادات المواطنين في الاجتماعات التي عقدها المواطنون في العاصمة، ومدن غوادالاخارا، و تلاكسكالا، ومونتيري في كانون الثاني/يناير 2010، شرعت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendijos» بالتخطيط لإطلاق حملة جديدة لتقليص الموازنة المخصصة للأحزاب السياسية. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من العام نفسه، خرج متطوعو الحركة بمسار مشي طويل قاصدين مدينة مكسيكو من أربعة أقطار مختلفة من المكسيك (الشمال، والشمال الغربي، والجنوب الغربي، والجنوب الشرقي). وحملت كل مجموعة [من المتطوعين] جزءاً من رسالة موجهة إلى مجلس النواب تضمنت مطالب الحركة. واعتمدت المجموعات على المواطنين طلبة مساعدتهم في حال دعمهم للمبادرة. ونقلت هذه الرحلات مباشرة وأجرى تنقلها بواسطة أجهزة الهاتف المحمول وموقع تويتر. والتقت المجموعات الأربع خلال تجمع عام في ميدان تمثال الاستقلال وجمعا أجزاء الرسالة وقدموها إلى مجلس النواب. نجحت هذه الحملة باستقطاب تغطية إعلامية كبيرة وعززت الدعم العام للحركة.

العملية 003/500 على 500، «Operación 003/500sobre500»: أطلقت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendijos» في شباط/فبراير 2010 حملة رصد ومتابعة من خلال منصة تفاعلية على موقعها الإلكتروني وذلك في إطار تركيزها على الكونغرس الجديد. ودُعي خمسمئة مواطن "لنتبي" النائب الذي يمثل كلاً منهم. ومرت الحركة من خلال هذه الحملة إلى تمكين الناس العاديين من رصد ومتابعة عمل ممثليهم وتقييم أدائهم تعزيزاً لشفافية ومساءلة الكونغرس. علاوة على ذلك، سعت الحركة إلى ممارسة الضغوط على المشترعين للرد على الرسائل الإلكترونية والاتصالات الهاتفية التي تلقوها من الناخبين للحصول على معلومات حول أنشطتهم، والموازنة، والتصويت. وژود المواطنون بلديل خاص وتعليمات بشأن كيفية طلب الحصول على المعلومات بواسطة المنصة الرقمية. تُفيد أزيولا «Maite Azuela» في هذا السياق بأن أكثر من ألفي شخص شاركوا في هذه الحملة، أي أكثر من العدد المتوقع بأربع مرات. وفي بادئ الأمر، أجاب بعض النواب على رسائل واتصالات الناخبين، لكن سرعان ما عادوا إلى مزاوله عملهم كالاعتاد متجاهلين من يُفترض أن يقوموا على خدمتهم.

حملة ديوتوميترو «Diputómetro»: نتيجة لتجاهل النواب للمطالب السابقة، عادت القيادة الأساسية إلى نقطة الصفر. ثم أطلقت ديوتوميترو، وهي منصة رصد ومتابعة تفاعلية رقمية تجمع المعلومات عن الأنشطة التشريعية مثل: حضور الجلسات واللجان، وعدد المبادرات الموافقة عليها، وعدد اجتماعات اللجان، ويتولى المتطوعون - ومعظمهم طلاب تم استخدامهم من الجامعات - متابعة عمل المنصة والحفاظ عليه.

حملة لا للجناب «No al Chapulizano»: تسعى الحملة التي أُطلقت في آب/أغسطس 2011 إلى تغيير تشريعات الدولة والتشريعات الاتحادية والنظم الداخلية للأحزاب السياسية للحيلولة دون ترشح المسؤولين المنتخبين غير المنتهية ولايتهم لمنصب آخر قد يتداخل مع منصبهم الحالي. وينفذ الناشطون في حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendijos» تحركات مثيرة وواضحة وفكاهية جداً، مثل العبور في أروقة مجلس الشيوخ وهم يرتدون أقنعة وجوه الساسة الذين يقفزون من منصب منتخب إلى آخر. وتمكّنت الحركة من استقطاب التغطية الإعلامية وزيادة الوعي العام. تقول أزيولا «Maite Azuela» عن ذلك، "بات الجناب حديث الكثيرين في يومنا". حملة مقهى حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendijos»: بدأت الحركة اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2012 بتنظيم نقاشات جماعية شهرية تناول مسائل مثل المواطنة الفاعلة، والمسؤولية المدنية، ومكافحة الفساد، والحريات المدنية، والوصول إلى العدالة، والتشبيك الاجتماعي. تُعقد هذه النقاشات في مواقع متعدّدة بدءاً من العاصمة وصولاً إلى مدن بويلا، وكيريتارو، ويوكاتان. تنظّم كل مجموعة محلية الفعاليات الخاصة بها، وتقرّر بشأن مواضيع النقاشات وشكلها. وركّز المقهى الافتتاحي في مدينة مكسيكو على موضوع الرصد والمتابعة على شبكة الإنترنت، حيث شارك فيه كلٌّ من عضوي مجلس الشيوخ خافيير كاستيون «Javier Castellon» (عن حزب الثورة الديمقراطية) وأوسكار موندراغون «Oscar Mondragon»، والخبير الاستراتيجي في وسائل التواصل الاجتماعي لأحد المرشحين الرئاسيين للعام 2012 أندريس مانويل لوبيز أوبرادور «Andres Manuel Lopez Obrador»، والناشط الرقمي أنطونيو مارفل «Antonio Marvel».

النتائج

تعمل حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس «Dejemos de Hacernos Pendijos» على المحافظة على الزخم الذي اكتسبته، وتبني قاعدة لفروعها المحلية، وتجرب من خلال الحملات المبتكرة الدفع باتجاه تحمّل المسؤولية المدنية وتحفيز تحرك المواطنين من أجل الشفافية، والمساءلة، والديمقراطية التشاركية. وتفيد أزيولا «Maite Azuela» أنّ المواطنين شرعوا في التخلص من حالة اللامبالاة. وبحلول عام 2010، راح الناس العاديون يبادرون بالتواصل مع الحركة للتبليغ عن الفساد والاستفسار عما باستطاعتهم فعله من أجل التصدي لقضايا الفساد. تقول أزيولا «Maite Azuela»، "إنه لإنجاز كبير بالنسبة لنا حيث أننا نقوم بإيقاظ عقول المواطنين وتوعيتهم لئلا يسمحوا للأمر بأن تستمر بالطريقة القديمة والفاصلة، بل التحلي بإرادة التغيير واستحداث طرق جديدة للتحرك." هذا ولا تعمل فروع الحركة المنتشرة في كافة أنحاء البلاد على تنفيذ تحركاتها فحسب، بل تقوم أيضاً بتطوير حلول للمشاكل المحلية. أخيراً وليس آخراً، أحرزت الحركة نجاحاً يُسجل لها فيما يتعلق بعلاوة عيد الميلاد، إذ يشكل هذا النجاح مثلاً قوياً على قدرة المواطنين على تحقيق مرادهم في حال خذلتهن المؤسسات أمثال الكونغرس والقضاء كما هو حال هذا التحرك.

الخلاصة:

تصوّر الحالات الخمس مقاربات عديدة ومختلفة يمكن أن تعتمد عليها المبادرات الشعبية المنطلقة من القاعدة إلى القمة من أجل التصدي لما يشكّل في نهاية المطاف تحدياً مشتركاً. وتنشأ الأهداف التي تسعى المجموعات إلى تحقيقها من الحاجة لإدراك كيفية تفويض الفساد في حال تفشيته وتجذره على مرأى ومسمع شعب وضع سلطته على الرف ولم يعد يبالي وفي أحيان كثيرة يساوره الخوف من عواقب التعبير عن معارضته. وعادة ما تتميز الأهداف البعيدة المدى بأنها تحويلية في طبيعتها وتندرج ضمن رؤية ترنو لبناء مجتمع عادل يتحمّل فيه المواطنون مسؤولية جماعية،

ويدركون قواهم الكامنة، ويمارسونها ممارسة استراتيجية في سبيل مساءلة القابعين في أعلى الهرم. وفي حين قد تبدو هذه المقاربة مجردة أو نظرية أو حتى مثالية في ظاهرها، فإن هذه المبادرات لسلطة الشعب - في كل حالة من الحالات - تخطت خطوات ملموسة تجاه تحقيق هذه الأهداف.

ينتقل الفصل 11 من الحالات الفردية إلى تطبيق سلطة الشعب على نطاق أوسع من أجل كبح جماح الفساد، وتحقيق المساءلة، ونيل الحقوق والعدالة بالإضافة لاستخلاص السمات المشتركة، والعبر والدروس العامة، والأنماط الجديرة بالاهتمام التي من شأنها أن توسع من آفاقنا فيما يتعلق بالمقاومة المدنية، وسلطة الشعب، وممارسة الديمقراطية، ومشاركة المواطنين.

ثبت مراجع وملاحظات الفصل:

¹ إن المجموعات شبه العسكرية التركية المرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية هي فرق شبه عسكرية قومية يمينية متطرفة نشطت خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في العام 1984 بين الدولة والإنفصاليين الأكراد في جنوب شرقي البلاد واحتدمت خلال أوائل التسعينيات. وسيطرت هذه المجموعات والمافيا على دروب الأتجار بالمخدرات المدرة للأرباح التي امتدت من المنتجين الشرقيين إلى السوق الأوروبي الكبير. وازداد حجم هذه المجموعات وتأثيرها إثر مراكمتها لثروات طائلة غير مشروعة (يزيل أكاي وليام ماهوني، *نداء لإنهاء الفساد*، [مينيابوليس، مركز ضحايا التعذيب، 2003]).

² يستند هذا القسم إلى مقابلة أجريت مع إرسين سلمان -وهو أحد قادة مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم- بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2010، كما يستند إلى المصادر التالية: أكاي و ماهوني، *نداء لإنهاء الفساد*، أوميت كيفاناش، *التحرك من أجل الضوء الدائم: تركيا*، 1997 (فيلم وثائقي)، <http://www.gecetreni.com>

³ تشير "الدولة العميقة" بحسب سلمان إلى شبكة تشكّل جزءاً من الدولة، إلا أنها تعمل بسرية من أجل إحباط الديمقراطية الحقيقية، وإجراء مناقشة عامة عن القضايا الحساسة، ومعارضة المواطنين. ويُقال إن الدولة العميقة تمارس أعمال القمع ضد كل ما وفر تحدياً لمصالحها وبرامجها القومي. وعرف أكاي "الدولة العميقة" على أنها تضم "الذين هم في السلطة ويستخدمون سلطة الدولة وصلاحياتها على نحو غير قانوني من أجل الإيقاع على الفساد ومنع الإصلاحات الرامية إلى إرساء الديمقراطية، وسيادة القانون، والشفافية، ومساءلة الإدارة." وأفاد تقرير أعدته هيئة الإذاعة البريطانية بأن الأتراك يظنون أنّ الدولة العميقة تتألف من مجموعات مرتبطة بقوى الأمن تشكّلت في المقام الأول خلال خمسينيات القرن الماضي لتنفيذ نشاطات غير قانونية -بما فيها الاغتيالات- من أجل "حماية" الجمهورية. انظر أكاي و ماهوني، *نداء لإنهاء الفساد*، 6؛ وسارة رينزفورد، "محاكمة الدولة العميقة تستقطب تركيا"، قسم الأخبار العالمية التابع لهيئة الإذاعة البريطانية، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2008، <http://news.bbc.co.uk>.

⁴ أكاي و ماهوني، *نداء لإنهاء الفساد*، 8.

⁵ كان غوكشي أول من تمّت محاكمتهم، حيث حُكِمَ عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام ثمّ خُفِّضَ الحكم إلى غرامة، مما سمح بالإفراج عنه؛ "مسيرة لمناسبة الذكرى الأولى لفضيحة سوسولك"، صحيفة حريت اليومية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، www.hurriyetdailynews.com.

⁶ أكاي و ماهوني، *نداء لإنهاء الفساد*، 10.

⁷ المصدر نفسه، 9.

⁸ المصدر نفسه، 13.

⁹ المصدر نفسه، 2.

¹⁰ لقي شخصٌ واحداً مصرعه بسبب أعمال العنف التي مارستها الشرطة. إذ كان جلال جانكرو البالغ من العمر خمسة وأربعين عاماً تمسّى وزوجته في إحدى الأمسيات. عندما وصل إلى ميدان الجمهورية حيث كانت تسير تظاهرة، سأل أحد ضباط الشرطة عما كان يحدث. ورداً على سؤاله، ضربه الشرطي على رأسه باستخدام جهاز اللاسلكي الثنائي الاتجاه الذي كان بجوزته، ودفعه إلى حافلة صغيرة ("أخطار أن تكون مواطناً"، صحيفة حريت اليومية، 17 كانون الثاني/يناير 1998، www.hurriyetdailynews.com).

¹¹ أكاي و ماهوني، *نداء لإنهاء الفساد*، 14.

¹² ظافر يوروك، "دقيقة ظلام-عودة إلى الديمقراطية"، صحيفة حريت اليومية، 4 نيسان/أبريل 1997، www.hurriyetdailynews.com.

¹³ التقرير العالمي 2012: تركيا، منظمة هيومن رايتس ووتش، كانون الثاني/يناير 2012، 3، www.hrw.org.

¹⁴ ديكستر فيلكنز، "تهديدات واستجابات: أنقرة-النواب الأتراك يرفضون قبول القوات الأمريكية"، صحيفة نيويورك تايمز، 2 آذار/مارس 2003، www.nytimes.com.

¹⁵ "المختجون الأتراك ينظّمون "دقيقة ظلام" حول قضايا مختلفة"، صحيفة حريت اليومية، 1 أيار/مايو 2011، www.hurriyetdailynews.com.

¹⁶ شريف منصور، "ما يُعدّ كافيًا ليس كافيًا: إنجازات كفاية وأوجه قصورها، الحركة المصرية من أجل التغيير"، [وردت] في [كتاب] *الجهاد المدني: النضال غير العنيف، وإرساء الديمقراطية والحكومة في الشرق الأوسط*، تحرير ماريا ستيفان (نيويورك: دار بالغريف ماكميلان للنشر، 2009)، 205-218؛ منصور، "من الفيسبوك إلى سترتيبوك"، حلقة دراسية شبكية، المركز الدولي للنزاع غير العنيف، 17 شباط 2011، www.nonviolent-conflict.org.

¹⁷ يستند هذا القسم إلى مقابلات أجريت مع إنجي حداد، إحدى مؤسسات [حركة] شايينكم و[حركة] مصريين ضد الفساد، بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 (شخصية)، و 11 آب/أغسطس 2012 (عن طريق سكايب)، ويستند أيضًا إلى رسائل خطيّة لاحقة والمصادر التالية: شازكا بيرلي وأروى حسن، "المقاومة الشعبية ضد الفساد في تركيا ومصر"، [وردت] في [كتاب] *الجهاد المدني: النضال غير العنيف، وإرساء الديمقراطية والحكومة في الشرق الأوسط*، تحرير ماريا ستيفان (نيويورك: دار بالغريف ماكميلان للنشر، 2009)، 265-280؛ شريف القطشة، [حركة] شايينكم shayfeen.com: إننا نراقبكم، فيلم من إنتاج Independent Television Service International، 2007، www.itvs.org؛ روبين رايت، *أحلام وظلال: مستقبل الشرق الأوسط* (نيويورك: دار بنغوين للنشر، 2008).

¹⁸ بيرلي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 270؛ القطشة، shayfeen.com.

¹⁹ القطشساقطشة، shayfeen.com.

²⁰ رايت، *أحلام وظلال*.

²¹ بيرلي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 270.

²² المرجع نفسه.

- 23 رايت، أحلام وظلال.
- 24 المرجع نفسه.
- 25 بيولي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 271.
- 26 الهواتف المحمولة هي عبارة عن أجهزة هواتف نقالة تستخدم النظام العالمي للاتصالات المتنقلة.
- 27 الموقع الإلكتروني [حركة] شايفنكم، <http://www.shayfeencom.org/pageView.aspx?pageid=4> (تم الولوج إليه بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2013)؛ بيولي وحسن، "المقاومة الشعبية".
- 28 الققطشة، شايفنكم www.shayfeen.com.
- 29 المرجع نفسه.
- 30 كريستين سيولار، "محكمة مصر ترفض الاستئناف"، صحيفة شيكاغو تريبيون، 19 أيار/مايو 2006، <http://articles.chicagotribune.com>.
- 31 بيولي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 273.
- 32 "مهزلة الانتخابات البرلمانية المصرية: البرادعي"، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 8 كانون الأول/ديسمبر 2010، www.bbc.co.uk.
- 33 "معلومات أساسية عن منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان"، الموقع الإلكتروني لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان، <http://www.muhammadi.org/index.php> (تم الدخول إليه بتاريخ الأول من شباط/فبراير 2013).
- 34 المرجع نفسه.
- 35 يستند هذا الجزء إلى مقابلة أجريت مع حسين خالد، المدير التنفيذي لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان (موهوري)، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وكذلك إلى المصادر التالية: فيفك ومكومار وسوميا كدامي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا"، شركة الموازنة الدولية، بلا تاريخ، www.internationalbudget.org؛ دماي بايكر، المال مالنا: أين ذهب؟ فيلم وثائقي لشركة الموازنة الدولية، www.youtube.com.
- 36 ومكومار وكدامي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا".
- 37 "عمليات التدقيق الاجتماعي في كينيا: الشفافية والمساءلة المرتبطتان بالموازنة، تجربة إنجاز لشركة الموازنة الدولية، 2008، <http://internationalbudget.org>.
- 38 من أجل الأطلاع على دراسة حالة ممتازة حول حركة الحق في الحصول على المعلومات الهندية، انظر سوميا كدامي، الحق في المعرفة، الحق في العيش: بناء حملة للحق في الحصول على المعلومات والمساءلة (مينيابوليس: مركز ضحايا التعذيب، 2008).
- 39 من أجل تحميل الدليل، انظر وانجرو كيكيو، دليل التدقيق الاجتماعي للصندوق الائتماني للدوائر الانتخابية: دليل المجتمعات (نيروبي: مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، شباط/فبراير 2008)، www.opensocietyfoundations.org.
- 40 يصور الفيلم الوثائقي الآنف الذكر حول عمليات التدقيق الاجتماعي التي تنفذها منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان هذا الأسلوب المحدد وكذلك أجزاء من التدريب الخاص بالصندوق الأثامي للدوائر الانتخابية الذي جرى عام 2007.
- 41 ومكومار وكدامي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا".
- 42 بايكر، المال مالنا.
- 43 ومكومار وكدامي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا"، 3.
- 44 بايكر، المال مالنا.
- 45 المرجع نفسه.
- 46 مانويلا غارزا، "عمليات التدقيق الاجتماعي بصفحتها أداة لرصد الموازنة"، شركة الموازنة الدولية، سلسلة تعلم البعض من الآخر، تشرين الأول/أكتوبر 2012، 6، <http://internationalbudget.org>.
- 47 روسيو كامبوس، "منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان (موهوري) في كينيا ترتقي بمستوى النجاح الذي أحرزته في عمليات التدقيق الاجتماعي إلى المستوى التالي"، نشرة شركة الموازنة الدولية، عدد 58، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير 2011، <http://internationalbudget.org>.
- 48 المرجع نفسه.
- 49 المرجع نفسه.
- 50 بايكر، المال مالنا.
- 51 نجم التأخير عن الدستور الجديد الرائد الذي صادق عليه الناخبون عام 2010، حيث أن الدستور يركز الحق في الحصول على المعلومات والحق في تقديم التماسات لنسب التشريعات، وتعديلها، وإلغائها بموجب المادة 119. ومن أجل الأطلاع على معلومات حول الدستور الكيني الجديد، انظر "بلدان عند مفترق طرق: كينيا"، منظمة "فريدم هاوس" (بيت الحرية)، 2012، www.freedomhouse.org؛ وفيث ميوروري، "قانون جديد يضمن الحق في الحصول على المعلومات، والتمثيل"، "ذي لينك"، تقرير خاص، تشرين الثاني/نوفمبر 2012، www.kas.de.
- 52 بايكر، المال مالنا.
- 53 غارزا، "عمليات التدقيق الاجتماعي بصفحتها أداة لرصد الموازنة"، 6.
- 54 فيث رونو، "لجنة التحقيق مع أعضاء البرلمان الكيني حول استخدام الصندوق الائتماني للدوائر الانتخابية"، موقع "ذي ستاندر" الإخباري الإلكتروني، 3 شباط/فبراير 2013، www.standardmedia.co.ke.
- 55 "عمليات التدقيق في كينيا".
- 56 وجدت البوسنة نفسها غارقة في أتون حرب عرقية في دولة يوغوسلافيا السابقة بين العامين 1992 و1995. ويتصف البلد المقسم عرقياً بين البوسنيين، والصرب، والكرواتيين باحتراق عصابات الجريمة المنظمة للدولة، واستشراء الفساد، وتسييس القطاع العام، وهيكلية تقاسم السلطة المعقدة، وتفكك الإدارة، والتعب السياسية المرتشبة المتواطئة مع الشبكات الإجرامية والاقتصادية غير الرسمية التي ما زالت قائمة منذ اندلاع الحرب. ماري شين، "الفساد ومكافحة الفساد في البوسنة والمهرسك"، مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، www.u4.no.

- 57 داركو بركان، مقابلة مسجلة: حركة دوستا!، المركز الدولي للصراع غير العنيف، 24 حزيران/يونيو 2010، www.nonviolent-conflict.org.
- 58 داركو بركان، "المقاومة المدنية في البوسنة: الضغط الذي يمارسه الشعب من أجل المساواة والتغيير الاجتماعي"، عرض تقديمي باستخدام برنامج PowerPoint، 24 حزيران/يونيو 2010، www.nonviolent-conflict.org.
- 59 بركان، مقابلة مسجلة.
- 60 يستند هذا القسم إلى مقابلات أجريت مع داركو بركان، وهو أحد مؤسسي حركة دوستا!، عبر السكايب بتاريخ 3، 5، و19 أيار/مايو 2011، و12 حزيران/يونيو 2011.
- 61 من أجل الإطلاع على المزيد من المعلومات حول أنشطة حركة دوستا!، وابتكاراتها، ونتائجها بعيداً عن الحملة الموجهة في هذا الفصل، انظر بركان، مقابلة مسجلة؛ بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك"، www.movements.org، خدمة بناء الوعي، بلا تاريخ.
- 62 وضعت الهيكلية الدستورية والمؤسساتية في فترة ما بعد الحرب في البوسنة والهرسك من خلال اتفاق دايتون للسلام المبرم عام 1995. ويتصف الاتفاق بكونه معقداً إلى حدّ الإرباك، وهو ما يعرض الحوكمة للفساد عمودياً ضمن السلطتين التنفيذية والتشريعية ومؤسسات الدولة وكذلك أفقياً. ويتألف البلد من كيانين هما: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ويملك الكيانان برلمانيهما، ويضمّ اتحاد البوسنة والهرسك عشرة كانتونات يملك كل منها برلمانها الخاص. علاوة على ذلك، هناك مقاطعة برتشكو التي تتمتع بحكم ذاتي و"مجلس شعب" عام. وبصورة أساسية، هناك ما مجموعه أربعة عشر برلماناً لسكان قُدر عددهم بنحو 3.8 ملايين عام 2012 (ولم يتم إجراء أيّ تعداد سكاني رسمي في أعقاب الحرب). ومن أجل الإطلاع على المزيد من المعلومات الأساسية، انظر "مذكرة المعلومات الأساسية: البوسنة والهرسك"، مكتب شؤون أوروبا وأوراسيا، وزارة الخارجية الأمريكية، 15 آذار/مارس 2012، www.state.gov؛ بركان، مقابلة مسجلة.
- 63 وفقاً لمركز إعداد التقارير الاستقصائية الذي كشف عن الكسب غير المشروع، دفع برانكوفيتش 900 ماركا بوسنيا قابلاً للتحويل مقابل الشقة التي بلغت قيمتها السوقية 500,000,500 ألف ماركا بوسنيا قابلاً للتحويل. ومن أجل الإطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر "صفحة عقارية محظوظة"، مركز إعداد التقارير الاستقصائية، 4 أيلول/سبتمبر 2007، www.cin.ba؛ "برانكوفيتش-من مستأجر إلى رجل ثري"، مركز إعداد التقارير الاستقصائية، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، www.cin.ba.
- 64 روزماري أرمو، *تغطية الفساد: صعوبات محاولة إحداث فرق* (واشنطن العاصمة: مركز المساعدة الدولية لوسائل الإعلام (CIMA)، صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، 21 تموز/يوليو 2010).
- 9.
- 65 "إدانة برانكوفيتش وبيجاكيتش"، مركز الصحافة الاستقصائية، 17 نيسان/أبريل 2009، www.cin.ba، ويمكن مشاهدة الفيديو التالي على موقع يوتيوب: <http://www.youtube.com/watch?v=oXobejkijo>
- 66 بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".
- 67 المرجع نفسه.
- 68 أرمو، *تغطية الفساد؛ بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك"*.
- 69 بعدما هدأت الضجة، لم تظهر أيّ أدلة ولم تجر أيّ محاكمات.
- 70 "تشریح استقالة"، مركز إعداد التقارير الاستقصائية، 15 تموز/يوليو 2009، www.cin.ba.
- 71 يدعي يزعم بركان إلى هذا اليوم لغياب أي دليل على أن هذا هو الشخص الذي يقف/الجهة التي تقف وراء الرسومات والكتابات الجرافيتي الجدارية، ولم تكن [حركة] دوستا! المخرض رسمياً. ولا يحول يستبعد هذا التأكيد دون أن يكون شخص ما أو بعض الأفراد في المجموعة أو ينتسبون لهما من المتسبين إليها قد قاموا بالتحرك.
- 72 بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".
- 73 بركان، مقابلة مسجلة.
- 74 "إزالة اللوحات الإعلانية المرتبطة بشبكة برانكوفيتش"، "مركز الصحافة الاستقصائية، 30 كانون الثاني/يناير 2009، www.cin.ba.
- 75 المرجع نفسه.
- 76 المرجع نفسه.
- 77 بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".
- 78 "إدانة برانكوفيتش وبيجاكيتش".
- 79 يستند هذا القسم إلى مقابلات أجريت مع ماتي أزيولا، وهي أحد مؤسسي حركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس بتاريخ 11 شباط/فبراير و11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وكذلك إلى مراسلات عبر البريد الإلكتروني خلال كانون الأول/ديسمبر 2011.
- 80 "نبذة تعريفية عن المكسيك"، قسم الأخبار لبيئة الإذاعة البريطانية، 4 تموز/يوليو 2012، <http://news.bbc.co.uk>.
- 81 ماكس هيود، "مطلوب: بديل عن 'بتي'", منظمة الشفافية الدولية، مدونة Space for Transparency، 28 حزيران/يونيو 2012، <http://blog.transparency.org>.
- 82 حركة ديجيموس دي أسيزنوس بينديجوس، وثيقة غير منشورة، بلا تاريخ.
- 83 إنَّ الكونغرس الوطني المكسيكي يتكوّن من مجلسين، هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.
- 84 بقاء المسار القانوني بالفشل. فيحسب أزيولا، تمثّلت الحجة التي سبقت ضد عرضة المواطنين في عدم توفر الأدلة الكافية لإثبات أنّ النواب كانوا مذنبين. وأفادت أنّهم قطعوا جميع المراحل وصولاً إلى المحكمة العليا، لكنهم خسروا القضية في نهاية المطاف.